ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

البوصلة

التقشف:
ضرورة أم بؤس من الممكن تفاديه؟

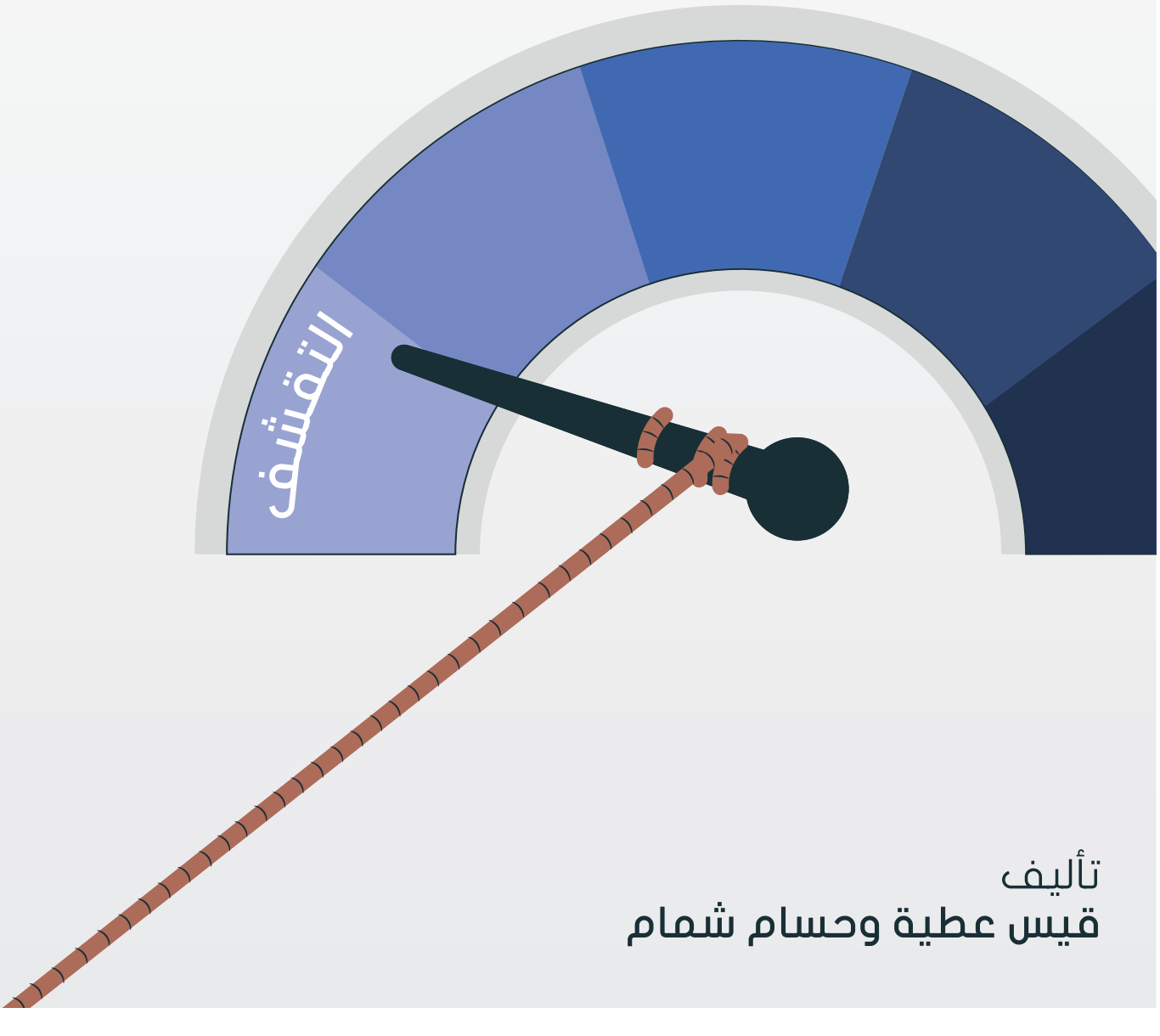

تأليف
قيس عطية وحسام شمام

ترجمة: ألفة دربال

مراجعة وتدقيق لغوي: مها بن قدحة

تحت إشراف : فراس الزكراوي ومها بن قدحة

تصميم: رحمة الأحمر

© حقوق النشر:

تم دعم هذه الدراسة بتمويل من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال أفريقيا.

محتوى المنشور هو المسؤولية الحصرية للمؤلفين ولا يعكس بالضرورة موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ
يمكن الاقتباس من هذه الدراسة أو جزء منها مجانا طالما تتم الإشارة إلى الدراسة الأصلية .

مقدمة 4
الجزء الأول: السياق الدولي للإنفاق العمومي والتقشف 5
1 -تاريخ برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي ومنهج التقشف 6
2 -أين تم تطبيق تدابير التقشف سابقا 9
1.2- سقف كتلة الأجور 9
2.2 – الدعم والتحويلات المباشرة 13
3 -خاتمة القسم 15
الجزء الثاني: تونس وصندوق النقد الدولي 17
1 .برنامج الاصلاح الهيكلي في الثمانينيات 18
1.1 – تخفيضات الميزانية: تقليص الدور التنموي للدولة 18
2.1 – الضرائب التنازلية: تحويل العبء إلى الفئات منخفضة الدخل 19
3.1 – خوصصة المؤسسات العمومية:تعميم الخسائر و خوصصة الأرباح 21
4.1 – الأثر الاجتماعي 21
5.1 – فشل سياسات التحويلات النقدية المباشرة وتفاقم اللامساواة 22
2 .توصيات صندوق النقد الدولي لتونس بعد الثورة (2011-2020) 23
1.2 – تخفيضات الميزانية: ميزانية دون مسؤوليات اجتماعية 24
2.2 – الضرائب: التخلص من الطبقة الوسطى مقابل دعم الشركات 24
أ – الضريبة على الدخل 24
ب – الضريبة على الشركات 24
ت – الأثر الاجتماعي لسياسات الصندوق. 24
3.1 – خوصصة المؤسسات العمومية:تعميم الخسائر و خوصصة الأرباح 25
4.1 – الأثر الاجتماعي 26
تدهور القدرة الشرائية 29
عدم القدرة على معالجة اللامساواة المستمرة 30
3 .البرنامج المقترح (2021-2023) 30
4 .مصر وصندوق النقد الدولي 31
1.4 – التحول الاقتصادي تحت التكييف الهيكلي 32
2.4 – خطة التكييف لعام 2016 34
3.4 – التكاليف الاجتماعية للتكييف 34
الجزء الثالث: بدائل التقشف 36
1 .الإنفاق العام كأداة للتحول الاقتصادي 37
2 .أمثلة بديلة للإنفاق العام والضرائب التصاعدية 37
1.2 – بوليفيا، نهج مختلف للعمالة والإنفاق الاجتماعي 37
أ – التشغيل 37
ب – الأثر الاجتماعي 38
2.2 – أيسلندا والبرتغال: إصلاحات ضريبية بدلاً من تخفيضات في الميزانية لخلق الحيز المالي 39
3 .التوصيات الخاصة بتونس 39
1.3 – حاجة ملحة لإعادة هيكلة دفعات الديون 39
2.3 – الضرائب التصاعدية: مقاربة لاقتصاد تحويلي 41
3.3 – ضريبة دخل تصاعدية وأكثر عدلا 41
4.3 – مراجعة الضريبة على القيمة المضافة 42
الخاتمة 43

مقدمة

تحتاج تونس اليوم أكثر من أي وقت مضى، لإعادة التفكير في السياسات الاقتصادية. إضافة إلى المناخ السياسي غير المستقر، يواجه التونسيون واقعاً اقتصادياً قاسياً مع تقلص مستمر للقدرة الشرائية، إضافة إلى تعذر الوصول إلى الخدمات العامة، مع بيئة اجتماعية واقتصادية متجذرة بعمق في اللامساواة.

يستكشف هذا البحث الأسباب الجذرية لهذه الأعراض، ويعيدها إلى ثمانينيات القرن العشرين مع ظهور الاقتصاد النيوليبرالي حيث أصبحت إجراءات التقشف هي الوصفة الأساسية المقدمة للدول النامية للخروج من أزماتها الاقتصادية التي تتسم بعجز الميزانية والتضخم وعدم توازن المدفوعات. ومع ذلك، فإن فعالية هذه التدابير في تعزيز النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية كانت موضوع الكثير من النقاش. نفذت تونس، من ضمن بلدان أخرى، إجراءات تقشفية كجزء من برنامج الاصلاح الهيكلي (SAP) واستمرت في هذا المسار لمدة 13 عامًا منذ الثورة.

في مرحلة أولى، سيقدم هذا البحث لمحة عامة عن تاريخ برامج الإصلاح الهيكلي وتنفيذها، مع تقييم الأهداف المقصودة لمثل هذه البرامج وتلك التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية لاحقًا. بعد ذلك، سيقوم البحث بالتحقيق في آثار الإجراءات التقشفية التي تم فرضها في تونس قبل الثورة وبعدها.

يحلل هذا البحث تدابير التقشف من منظور تأثيرها الاجتماعي على الفئات الضعيفة ويشير إلى تغير الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة التونسية تماشيا مع شروط الاقتراض خلال هذه الفترة الممتدة على ثلاثين عام. بعد ذلك، يستكشف السياق الدولي للتقشف، وآثار هذه السياسات على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وسيدرس التقرير جذور سياسات التقشف وتنفيذها في بلدان مختلفة - سواء كان ذلك في أمريكا اللاتينية أو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – وذلك من أجل اكتساب فهم أوسع لتأثير هذه التدابير. كما تدرس هذه الورقة أمثلة مقارنة، أولاً من خلال فحص البلدان التي تم فيها تطبيق سياسات مماثلة ثم من خلال الغوص في دراسة الحالة الخاصة بمصر وذلك عبر استكشاف تاريخ الاتفاقيات المبرمة بين صندوق النقد الدولي ومصر والتكلفة الاجتماعية لوصفة التقشف.

وأخيرًا، سيقدم هذا البحث أمثلة للدول التي اتبعت منهجا مختلفا، معتمدة على الاستثمارات العمومية الاستراتيجية جيدة التخطيط وعلى نظام ضرائب أكثر تصاعدية وإنصافًا، وذلك للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية وتعزيز رفاهية مواطنيها. وبناءً على هذه النتائج، سيقترح هذا البحث مجموعة من السياسات البديلة التي تسعى إلى خلق حيز مالي للإنفاق العمومي الاجتماعي وتقطع مع النطاق المحاسبي البحت للتقشف، مع تحويل العبء المالي نحو المقرضين الدوليين والنخب المحلية الغنية. ويتمثل الهدف الشامل في التخفيف من الأثر السلبي لتدابير التقشف على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وإظهار إمكانية إيجاد نظام أكثر عدالة اجتماعية.

الجزء الأول:

السياق الدولي للإنفاق العمومي والتقشف

٦ - تاريخ برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي ومنهج التقشف

تأسس صندوق النقد الدولي خلال مؤتمر بريتونوودز في عام 1944 كرد فعل على عدم الاستقرار المالي في فترة ما بين الحربين والدعوة إلى تنمية التعاون الاقتصادي العالمي. في البداية، تم إنشاء صندوق النقد الدولي لتعزيز الاستقرار في النظام النقدي الدولي ومنع تكرار التخفيضات التنافسية لقيمة العملات، والتي لعبت دورًا مهمًا في اندلاع أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين[1].

طوال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، بدأ صندوق النقد الدولي يلعب دور مقرض الملاذ الأخير من خلال تقديم المساعدة المالية للبلدان التي تعاني من عجز ميزان المدفوعات. ومع ذلك، في أعقاب صدمة النفط سنة 1973، توسع الدور العالمي لصندوق النقد الدولي بشكل كبير[2]، حيث عانت العديد من البلدان النامية من أزمات الديون الخارجية، ونقص العملة الصعبة، ومشاكل في موازنة مدفوعات ديونها، خاصة في أمريكا اللاتينية، ولكن أيضا في بلدان مثل مصر.

وفي سعيها إلى إعادة صياغة اقتصاداتها من أجل تحقيق الاندماج في الأسواق العالمية، سعت غالبية الدول في جنوب العالم إلى الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية من أجل تحقيق حاجتها الملحة من التدفقات المتمثلة في المساعدات والقروض والاستثمارات والواردات من السوق العالمية[3]. ونتيجة لذلك، أصبح صندوق النقد الدولي قوة عالمية قائمة بذاتها حيث شارك في تحديد معايير التحولات الاقتصادية للبلدان النامية، التي غالبا ما يتطلب منها تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي (SAPs) في مقابل حصولها على القروض وتعزيز مصداقيتها مع المقرضين الدوليين.

وبصفته مقرض الملاذ الأخير يتمتع صندوق النقد الدولي بشكل خاص بموقع قوة مما يمكنه من التأثير على القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات المقترضة. وفي صميم التغييرات السياسية التي تدعو إليها هذه المؤسسة الدولية، تكمن أيديولوجية النيوليبرالية ونموذج السياسة العابرة للحدود الذي أنشأه إجماع واشنطن في عام 1993[4]. بينما تنتشر برامج التقشف عبر الزمان والمكان، سواء كانت الأرجنتين في ثمانينيات القرن العشرين أو تونس في عام 2020، فإن خلاصة القول هي نفسها. إن ما يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيقه من خلال تدابيره بسيط للغاية ويقوم على ثلاثة أسس رئيسية: ينبغي أن تكون السياسات مؤيدة للسوق، وعالمية، ومستقرة من ناحية الاقتصاد الكلي. كمنطلق جوهري للمؤسسة، يتم السعي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال خفض عجز الميزانية لتحقيق نمو غير تضخمي وضمان استقرار سعر الصرف. وتضمنت خطط الإصلاح أيضًا تدابير التقشف وخصخصة الشركات المملوكة للدولة وتحرير الأسواق فيما يتعلق بالتدخلات السياسية، يُظهر فحص مستفيض لـ 616 تقريرًا لصندوق النقد الدولي ل 183 دولة بين عامي 2010 و2015 أنه تمت التوصية بتدابير التقشف لعدد كبير من الحكومات على

1 Giannini, C. "The IMF and the Lender-of-Last-Resort Function." IMF Working Paper 99, no. 102 (1999): doi: .10.5089/9781451852632.001

2 ibid

3 Babb, Sarah. "The Washington Consensus as transnational policy paradigm: Its origins, trajectory and likely successor." Review of .International Political Economy 20, no. 2 (2013): 268-297. doi: 10.1080/09692290.2011.640435

4 Kentikelenis, Alexander E., and Sarah Babb. "The Making of Neoliberal Globalization: Norm Substitution and the Politics of Clandes- .tine Institutional Change." American Journal of Sociology 124, no. 6 (2019): 1720-62. https://doi.org/10.1086/702900

مدار العشرية الماضية، حيث سميت عشرية التعديل أو التقشف[5]. وتشمل هذه التدابير إلغاء الدعم أو تخفيضه (في 132 دولة)، وخفض كتل الأجور أو سقوفها للقطاع العام (بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة) (في 130 دولة)، وترشيد النفقات مع زيادة إستهداف شبكات التغطية الاجتماعية (في 107 دولة)؛ إصلاحات نظام التقاعد (في 105 دولة)، وإصلاحات سوق الشغل (في 89 دولة)، وخصخصة الشركات والخدمات المملوكة للدولة (في 55 دولة)، مع قيام 138 دولة بزيادة ضرائب الاستهلاك في هذه الفترة[6].

ونظرًا للدور الكبير الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في وضع السياسات، فقد تعرض لانتقادات بسبب إعطاء الأولوية للمؤشرات الاقتصادية على حساب الرفاهية الاجتماعية. فقد ثبت أن الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي يزيد من الفقر[7]، ويوسع في اللامساواة[8] ، ويؤثر على النساء بشكل غير تناسبي مقارنة بالرجال[9] ، ويحرض على الاحتجاجات الجماهيرية[10]. وكما هو موضح في تقرير تم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2019، هناك أساس قانوني قوي لعدم الاتساق بين تنفيذ سياسات التقشف في أوقات الركود والالتزام بحماية بعض حقوق الإنسان الأساسية[11]. بشكل عام، يمكن تقديم حجة قوية مفادها أن تدابير التقشف تضر بحقوق الإنسان[12]. من المهم أيضًا ملاحظة أن تقشف صندوق النقد الدولي ليس تقشفًا للجميع، في الواقع، أكدت الأبحاث التجريبية الحديثة أن مزيج إصلاحات صندوق النقد الدولي يؤدي إلى زيادة الدخل لأغنى 10٪ مع خفض الدخل لأفقر 80٪، مع خسارة الطبقة الوسطى أكثر من غيرها[13]. كما أن هذه الزيادة في الفقر واللامساواة تشمل البعدين النسبي والمطلق[14].

استجابة للانتقادات السياسية والأكاديمية، أجرى صندوق النقد الدولي تعديلات على بعض سياساته طوال تاريخه. على سبيل المثال، بدءًا من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وما بعده إثرأزمات عام 2008، بدأ صندوق النقد الدولي في تضمين تدابير متعددة للتخفيف من العواقب الاجتماعية للتقشف، مثل شبكات الضمان الاجتماعي للفئات الأشد فقراً وأرضيات الإنفاق الاجتماعي[15]. ومع ذلك، استمرت الخلافات مع مرور الوقت حول تأثير برامج الإصلاح على الفقر

5 Ortiz, I., Cummins, M., Capaldo, J. and Karunanethy, K. « The Decade of Adjustment: A Review of Austerity Trends 2010-2020 in 187 .Countries", Extension of Social Security Working Paper Series. 2015

6 Ortiz, Isabel, Jose Antonio Ortiz, Matthew Cummins, and KalaivaniKarunanethy. "Fiscal Space for Social Protection and the SDGs: Options to Expand Social Investment in 187 Countries." UNICEF, UN WOMEN, ILO, 2017, http://www.social-protection.org/gimi/gess/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=51537.

7 Stubbs, Thomas, Alexandros Kentikelenis, Rebecca Ray, and Kevin Gallagher. "Poverty, Inequality, and the International Monetary Fund: How Austerity Hurts the Poor and Widens Inequality." Journal of Globalization and Development 13, no. 1 (2022): 61-89. https://doi.org/10.1515/jgd-2021-0018.

8 Lang, Valentin F. "The Economics of the Democratic Deficit: The Effect of IMF Programs on Inequality." The Review of International Organizations 16, no. 3 (2021): 599-623. https://doi.org/10.1007/s11558-020-09405-x.

9 Abdo, Nabil. "The Gendered Impact of IMF Policies in MENA: The Case of Egypt, Jordan and Tunisia." Oxfam, 2019. https://www.oxfam.org/en/research/gendered-impact-imf-policies-mena.

10 Walton, John, and David Seddon. "Food Riots Past and Present." In Free Markets & Food Riots, edited by John Walton and David Seddon, 13-30. 1994. https://doi.org/10.1002/9780470712962.ch2.

11 Bohoslavsky, Juan Pablo. 2019. "Effects of Foreign Debt and Other Related International Financial Obligations of States on the Full Enjoyment of All Human Rights, Particularly Economic, Social and Cultural Rights." United Nations General Assembly, July 16, 2019. Retrieved .from https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N19/219/70/PDF/N1921970.pdf?OpenElement

12 Center for Economic and Social Rights. "Austerity Measures and Economic and Social Rights: A 12-Point Human Rights Guide". 2018. .http://www.cesr.org/sites/default/files/Austerity-Report-Online2018.FINAL_.pdf

13 .Stubbs et al. "Poverty, Inequality, and the International Monetary Fund". 2022

14 .Lang, Valentin F. "The Economics of the Democratic Deficit." The Review of International Organizations 16, no. 3 (2021): 599-623

15 Independent Evaluation Office of the IMF. The IMF and Social Protection Evaluation Report. IMF, Washington DC, 2017. https://ieo.imf.org/en/our-work/Evaluations/Completed/2017-0724-the-imf-and-social-protection.

واللامساواة التي تراكمت آثارها مع الزمن[16]، لا سيما بعد مواجهة المؤسسات المالية الدولية لفيروس كوفيد -19[17].

وبغض النظر عن المخاطر الاجتماعية الجلية للتقشف خلال أوقات الأزمات، فإن البلدان ذات النسب المرتفعة للديون إلى الناتج المحلي الإجمالي تواصل طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي حتى اليوم. وقد تكون فرص وصول هذه البلدان إلى أسواق رأس المال محدودة، مما يصعب عليها اقتراض الأموال لتمويل عملياتها والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسديد الديون. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من الديون إلى مخاوف بشأن قدرة الدولة على سدادها، مما قد يحد من الوصول إلى أسواق الائتمان ويؤدي إلى تفاقم صعوبات التمويل. هذه الصعوبة في الوصول إلى المقرضين يخلق تصورا خاطئا مسبقًا مفاده أن صندوق النقد الدولي هو السبيل الوحيد للخروج من مشكلة ميزان المدفوعات.[18]

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغت الديون أعلى مستوياتها على الإطلاق، إذ بدأت تتزايد باطراد بعد الانتفاضات العربية لبعض الدول ثم بعد عام 2014 للمنطقة بأسرها. بسبب الجائحة، قفزت مستويات الديون في المنطقة بشكل كبير، مما زاد من تعميق الدعوات إلى التقشف من قبل صندوق النقد الدولي. واعتبارًا من عام 2021، بلغ متوسط الدين العام في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 54٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت هذه النسبة حوالي 93٪ في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة[19]. وبناءً على ذلك، تميز هذا العقد بعدد تاريخي من اتفاقيات القروض مع صندوق النقد الدولي، حيث تم توقيع 18 اتفاقية مع الدول العربية بين عامي 2010 و2021[20].

16 Stubbs, T., &Kentikelenis, A. (2018). Targeted social safeguards in the age of universal social protection: The IMF and health systems of low-income countries. Critical Public Health, 28(2), 132-139. https://doi.org/10.1080/09581596.2017.1340589.

17 Stubbs, Thomas, Alexandros Kentikelenis, Rebecca Ray, and Kevin Gallagher. "Poverty, Inequality, and the International Monetary Fund." Journal of Globalization and Development 13, no. 1 (2022): 61-89.

18 Kallas, Diana. "The Magic Potion of Austerity and Poverty Alleviation: Narratives of Political Capture and Inequality in the Middle East and North Africa." Published by Oxfam, 2021. https://www.oxfam.org/en/research/magic-potion-austerity-and-poverty-alleviation.

19 World Bank. " MENA Economies Face Rapid Accumulation of Public Debt; Strong Institutions Will Be Key to Recovery." Press release, April 2, 2021. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/04/02/strong-institutions-will-be-key-to-mena-recovery-amid-rapid-accumulation-of-public-debt.

20 Hussein, Samir, Chaima Ben Rouine, JasserChandoul, Lina Alajlouni, Bayan Falsy, and JihaneAzouaoui. "UNCOVERED: The Role of the IMF in Shrinking the Social Protection." Friedrich Ebert Stiftung (FES) MENA, 2022. https://mena.fes.de/events/e/uncovered-the-role-of-the-imf-in-shrinking-social-protection-case-studies-from-tunisia-jordan-and-morocco.

البلد	عدد الاتفاقيات	السنة	نوع التمويل
تونس	3	2013	اتفاق استعداد انتمائي
		2016	اتفاق استعداد انتمائي
		2020	أداة التمويل السريع
المغرب	4	2012	خط الوقاية والسيولة
		2014	
		2016	
		2018	
الاردن	3	2012	اتفاق استعداد انتمائي
		2016	تسهيل الصندوق الممدد
		2020	تسهيل الصندوق الممدد
مصر	3	2016	تسهيل الصندوق الممدد
		2020	اتفاق استعداد انتمائي
		2020	أداة التمويل السريع
السودان	1	2021	التسهيل الائتماني الممدد
اليمن	2	2010	التسهيل الائتماني الممدد
		2014	التسهيل الائتماني الممدد
العراق	2	2012	اتفاق استعداد انتمائي
		2019	اتفاق استعداد انتمائي

الشكل 1: اتفاقيات صندوق النقد الدولي مع الدول العربية

وبالنظر إلى الدور الهام الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في صياغة السياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وكذلك في منطقتنا، فمن بالغ الأهمية أن تتم دراسة فعالية التدابير الرئيسية التي أوصت بها المنظمة لتونس لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. في القسم القادم، سنقوم بتحليل إجراءين تقشفيين أساسيين اقترحهما صندوق النقد الدولي لمعالجة عجز الميزانية ومشاكل الديون في تونس. علاوة على ذلك، سوف ندرس حالة مصر لتقييم ما إذا كانت هذه الإجراءات قد نجحت في حل التحديات الاقتصادية للبلاد.

2 -أين تم تطبيق وصفة التقشف سابقا

6.2 - سقف كتلة الأجور

يشير الحيز الضريبي إلى القدرة المالية للحكومة على تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف المرجوة.

وكإجراء مالي قائم بذاته، فإن الهدف من خفض الإنفاق الحكومي، لا سيما من خلال وضع حدود لكتلة الأجور، هو تحرير الحيز الضريبي للحكومات من أجل تعزيز الاستدامة المالية. ويعرّف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية على أنها «... قدرة الحكومة، على الأقل في المستقبل، على تمويل برامج الإنفاق المرغوبة، وخدمة التزامات الديون ... وضمان قدرتها على السداد».[21]

وبما أن رواتب الوظيفة العمومية متكررة وغالبا ما تكون العنصر الأكبر في الميزانيات الوطنية، فإن برامج ضبط أوضاع المالية العامة كثيرا ما تضع سقوفًا لا ينبغي لكتل الأجور أن تتجاوزها[22]. وغالبًا ما يرتبط هذا الإجراء بالسرد السائد الذي يصور القطاع العام على أنه غير فعال وفاسد ومتضخم.[23]

وعلى مدى العقد الماضي، تم نوصية حوالي 130 دولة بخفض الإنفاق العام، وذلك أساسا عن طريق الحد من كتل الأجور، مع وجود معظم البلدان المتضررة في جنوب الكرة الأرضية (96 دولة نامية و34 دولة ذات دخل مرتفع)[24]. وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2023، من المنتظر أن تنفذ 115 دولة في الجنوب العالمي، أي 85٪ والتي لديها بيانات متاحة، تخفيضات في الإنفاق العام مع ترجيح استمرارها حتى عام 2026 حيث يُتوقع أن تكون مستويات الإنفاق أقل من مستويات ما قبل الجائحة.[25] يزعم صندوق النقد الدولي والحكومات بأن هذه التخفيضات في الإنفاق وكتل الأجور لن تؤثر على الخدمات العامة الرئيسية مثل الصحة والتعليم، غير أن الحدود القصوى للميزانية تفرض تحديات كبيرة للبلدان النامية.

أولا، «تأثير المزاحمة»، الذي يشير إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدين العام مما يزيد من تقليص الحيز المالي للحماية الاجتماعية. غالبا ما تطلب البلدان ذات مستويات الديون المرتفعة المساعدة من صندوق النقد الدولي؛ ومع ذلك، نادرًا ما تستفيد من تخفيف أعباء الديون بعد تنفيذ تدابير التقشف[26]. وبالتالي، فإن هذا يقودها إلى استخدام الأموال الجديدة لخدمة الديون بدلًا من تحقيق أهدافها المفترضة. على سبيل المثال، انخفضت نفقات ميزانية مصر على الأجور من 26٪ إلى 19٪ بين عامي 2015 و2018، بينما ارتفعت مدفوعات فوائد الديون من 30٪ إلى 38٪، مما أدى إلى زيادة قدرها 122٪ في القيمة المطلقة[27]. وحتى عندما لا يتم تخفيض ميزانيات الصحة أو التعليم، فإن التكلفة العالية لخدمة الديون تجعل من الصعب زيادة الإنفاق في هذه المجالات لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان.[28]

في الواقع، يعد التقشف المالي الخيار الافتراضي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي لجعل الدين يبدو مستدامًا، مفضلاً إياه على ضرورة إعادة هيكلة الديون من أجل الاستمرار في خدمة الديون[29].

21 Heller, Peter. "Understanding Fiscal Space." IMF Policy Discussion Paper PDP/05/04, 2005. https://www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/2005/pdp04.pdf

23 .(Kallas, "The Magic Potion of Austerity," Oxfam (2021

24 Ortiz, Isabel, and Matthew Cummins. "The Austerity Decade 2010–20." Social Policy and Society 20, no. 1 (2021): 142–57. doi:10.1017/.S1474746420000433

25 Rehbein, Kristina et al. "Global Sovereign Debt Monitor 2022." Erlassjahr.de. 2022. https://erlassjahr.de/wordpress/wp-content/uploads/2022/04/GSDM22-online.pdf

26 Rehbein, Kristina. "A DECADE OF ROSY FORECASTS: How the IMF Underestimated Debt Risks in the MENA Region." September 2022. .https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19552.pdf

27 (Abdo," The Gendered Impact of IMF Policies in MENA", OXFAM (2019

28 Chammam, Ho "Austerity, A Chronic Condition of Public Health." Published by Al Bawsala, November 8, 2022. https://www.albawsala.com/en/publications/20225498.

29 (Rehbein. "A DECADE OF ROSY FORECASTS". FES (2022

ويمكن لهذه الديناميكية أن تضر في كثير من الأحيان بالتمتع بحقوق الإنسان[30]. وحتى أثناء جائحة كوفيد -19 والركود العالمي الناجم عنها، لم يتم النظر في تخفيف عبء الديون إلا لخمسة من أصل 44 دولة تعاني من مواطن ضعف عالية في الديون[31]. ومن بين هذه البلدان، أوصى صندوق النقد الدولي بتخفيف عبء الديون عن ثلاثة دول فقط: ملاوي وأنغولا وسيشيل. وفي جميع الحالات الأخرى، لم يتم النظر في معالجة الديون. علاوة على ذلك، خلال الجائحة، بينما دعت الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة المالية غير القائمة على الديون مصحوبة بتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، كثفت المؤسسات المالية من الإقراض المشروط.[32]

في الواقع، كشف تحليل أوكسفام الأخير أن 85٪ من حزم الدعم المالي التي تم التفاوض عليها بين صندوق النقد الدولي و85 حكومة استجابة للجائحة تشجع على تدابير التقشف، وفي بعض الحالات تجعلها شرطا للمساعدة، وذلك بدءًا من عام 2021[33]. وبما أن تخفيف عبء الديون لا يعتبر خيارا حتى خلال أكبر أزمة عالمية في القرن، فإنه لا يمكن للبلدان النامية أن تحافظ على خدمة الديون إلا على حساب الخدمات العمومية. لذلك في عام 2021، لما كان الوباء لا يزال مستمراً، تم تخفيض الإنفاق العام في 83 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون الملزمة.[34]

ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن برامج صندوق النقد الدولي تأتي كصفقات شاملة، مما يعني أن التدابير المقترحة لا ينبغي دراستها بشكل مستقل عن بعضها البعض. وقد ترافقت إجراءات التقشف مع تحول متزايد في القواعد الضريبية نحو فرض الضرائب غير المباشرة مع تخفيف العبء على الشركات[3536]. وقد أدى ذلك إلى محاصصة الشركات في الجهد المالي من خلال خفض معدلات الضرائب على الشركات والترفيع في الإعفاءات والحوافز المالية. فعلى سبيل المثال، في مصر بين عامي 2014 و2018، انخفضت حصة ضريبة دخل الشركات من 35.9٪ إلى 24٪، بينما انخفضت مساهمة الشركات في إجمالي الإيرادات الضريبية في تونس بنسبة 37٪ بين عامي 2010 و2018,[37] ويهدف هذا المنهج إلى تعزيز نمو القطاع الخاص، وهو من المتوقع أن يزيد من إيرادات الدولة بمرور الوقت بسبب نمو القاعدة الضريبية.

ومع ذلك، من الناحية العملية، يتم التشكيك بشكل متزايد في دقة توقعات صندوق النقد الدولي بشأن نمو القطاع الخاص[38]. وهذا يعني أن البلدان قد لا تشهد بالضرورة الزيادات المتوقعة في الإيرادات الضريبية وتضطر إلى الاعتماد بشكل أكبر على الضرائب التنازلية.[3940]

30 .Akanksha et al. “Confronting the Contradictions”. ActionAid. 2007
31 .Rehbein. “A DECADE OF ROSY FORECASTS”. FES. 2022
32 .(Rehbein, et al. “Global Sovereign Debt Monitor 2022.” Erlassjahr. (2022
33 Tamale, Nona. “Adding Fuel to Fire: How IMF Demands for Austerity Will Drive Up Inequality Worldwide.” Oxfam International, 2021. .https://doi.org/DOI: 10.21201/2021.7864
34 .(Rehbein, et al. “Global Sovereign Debt Monitor 2022.” Erlassjahr. (2022
35 Bouzaine, Amine. “Tax Justice in Tunisia: An Ideal Crushed by Debt Policies.” 2021. Accessed March 8, 2023. https://library.fes.de/ .pdf-files/bueros/tunesien/18725.pdf
36 ESCWA. “Rethinking Inequality in Arab Countries.” United Nations Economic and Social Commission for West Asia (ESCWA), 2019. .https://doi.org/https://www.unescwa.org/publications/rethinking-inequality-arab-countries
37 (Kallas, “The Magic Potion of Austerity,” Oxfam (2021
38 (Rehbein. “A DECADE OF ROSY FORECASTS”. FES (2022
39 Bouzaine. “Tax Justice in Tunisia” 2021
40 .Attia, Kais. “A decade of Austerity.” Al Bawsala, November 21, 2022. https://www.albawsala.com/en/publications/20225529

بالإضافة إلى ذلك، وكما جاء في تقرير أكشن إيد الشامل[41] حول التقشف في العالم النامي: "لا يوجد منطق واضح أو أساس عقلاني أو دليل ثابت لتبرير الحاجة للتخفيضات من عدمها، أو مقدار المبلغ الكافي. تم نصح زيمبابوي بالتخفيض، وهي التي تبلغ كتلة الأجور فيها 17.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الشأن بالنسبة لليبيريا التي تنفق 10.1٪ وغانا 8.7٪ والسنغال 6.5٪ والبرازيل 4.6٪ ونيبال 3.7٪ وأوغندا 3.5٪ وحتى نيجيريا، التي تنفق 1.9٪ فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على موظفي القطاع العام" .

وغالبًا ما يؤدي الحد الأقصى لكتلة الأجور، و هو نتيجة شائعة لتدابير التقشف في القطاع العام، إلى تجميد التوظيف مع خفض الرواتب ومواطن الشغل. وهو ما سيؤثر سلبًا على تقديم الخدمات العمومية إلى الفئات السكانية الضعيفة، وسيكون استبدالها بالخدمات الخاصة على المدى الطويل في متناول أقلية من السكان ذوي الدخل المرتفع. فعلى سبيل المثال، شهدت البرازيل انخفاضًا في الإنفاق بنسبة 17٪على الصحة و19٪ على التعليم، وذلك خلال العام الأول من خطة التقشف لعام 2016 المدعومة من صندوق النقد الدولي. في عام 2017، تم تخفيض البرامج المتعلقة بالعنف ضد المرأة واستقلالية المرأة بنسبة 52٪، وتم إغلاق 314 صيدلية عمومية، مما أثر بشكل متفاوت على المناطق الفقيرة.[42] علاوة على ذلك، تبين البراهين على أن هذا الإجراء يؤثر على النساء، لا فقط بشكل خاص بسبب انخفاض تقديم الخدمات، ولكن أيضًا لأن القطاع العام غالبا ما يكون هو المشغل الرئيسي للمرأة.[43]

ومع ذلك، نظرًا لحاجتها المتأصلة إلى التنمية، يجب على البلدان النامية تأمين الحيز المالي للاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أظهرت الأبحاث أن الدولة المتوسطة ستحتاج إلى زيادة إنفاقها بنسبة 5.3٪ إضافية من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا بحلول عام 2030 وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الحاسمة.[44]

وحتى أبحاث صندوق النقد الدولي تظهر أن زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بمعدل ثلاث سنوات إضافية من الدراسة وزيادة إجمالية في النمو بنسبة 1.4٪ في 15 عامًا.[45] ومع ذلك، فقد أظهرت الأبحاث القائمة على المقابلات في ثلاثة بلدان أفريقية أنه وفقا لبرامج صندوق النقد الدولي، تحدد وزارات المالية سقوف التوظيف المعلمين والممرضات من أجل تلبية مؤشرات الاقتصاد الكلي، وكل ذلك دون استشارة وزارتي التعليم والصحة.[46] وبين عامي 2016 و 2021 ، كانت النتيجة المقدرة لذلك هي فقدان ما يقارب 600.000 معلم وحوالي 400.000 ممرضة وذلك فقط في اثني عشر دولة منخفضة الدخل.[47]

41 ActionAid. "The Public Versus Austerity: Why public sector wage bill constraints must end." ActionAid, 12 October 2021, P:25 .https://actionaid.org/publications/2021/public-versus-austerity-why-public-sector-wage-bill-constraints-must-end#downloads

42 Center for Economic and Social Rights. "Austerity Measures and Economic and Social Rights". 2018

43 Abdo." The gendered impact of IMF policies in MENA". 2019

44 IMF staff. "Social Spending for Inclusive Growth in the MENA and Central Asia Region." IMF Departmental Paper No. 20/12, p. 8. 2020. https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2020/09/25/Social-Spending-for-Inclusive-Growth-in-.the-Middle-East-and-Central-Asia-49669

45 Baldacci, E et al. Social spending, human capital and growth in developing countries: implications for achieving the MDGs. IMF .working paper WP/04/217, 2004

46 .ActionAid. "Confronting the Contradictions" 2007

47 .ActionAid. "The Public Versus Austerity". 2021

2.2- الدعم والتحويلات المباشرة

يمكن تعريف الدعم على أنه الفرق بين التكلفة وسعر البيع للمنتج. ويمكن تبرير أي دعم إذا كان المكسب الذي يجلبه، سواء في الرفاهية الاجتماعية أو في تحسين البيئة، يتجاوز التكلفة الاقتصادية الصافية.[48] في البلدان النامية، يتمثل الهدف الأساسي للدعم في السيطرة على التضخم والحفاظ على القوة الشرائية دون زيادة الأجور، ولكن أيضًا في المضي قدما نحو أهداف التنمية. فعلى سبيل المثال، فإن الحصول على الكهرباء المدعوم من الحكومة يساعد الفقراء على تحقيق نتائج أفضل في التعليم كما يساهم في التحول عن مصادر الطاقة عالية التلوث للهواء[49]. ومع ذلك، فإن إلغاء أو خفض الدعم، بما في ذلك عن المواد الغذائية والزراعية والطاقة، هو من بين التدابير الأكثر تكرارًا لبرامج صندوق النقد الدولي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.[50]

كجزء من التحول الأخير في سياسة صندوق النقد الدولي للتركيز أكثر على اللامساواة، يُزعم أن إلغاء الدعم الشامل لا يؤدي إلى خفض عجز الميزانية فحسب، بل يزيد أيضًا من رفاهية الفقراء. ويؤكد مؤيدو هذه السياسة أن النظام الحالي للدعم العام وبرامج الإنفاق الاجتماعي الشامل هي غير فعالة وليست ناجعة في استهداف المستفيدين المقصودين، مما يؤدي إلى فائدة غير متناسبة للأثرياء[51]. وكبديل لذلك، يدعو صندوق النقد الدولي إلى إجراء تحويلات نقدية موجهة إلى الفئات الأشد فقراً، مع الزعم أنها تقلل التكاليف وتزيد من رفاهية المحتاجين.

خفض الدعم الشامل والتحول إلى منهج شبكات الضمان الاجتماعي المستهدفة لا يتم بطريقة مباشرة لأنه يطرح العديد من التحديات. أولاً، يركز صندوق النقد الدولي على التحويلات غير المستهدفة مثل دعم الطاقة والغذاء من خلال ربط المساعدة المالية بخفض دعم الطاقة وإلغاء دعم المواد الغذائية. و كجزء من جهود الضمان الاجتماعي، من المفترض إلغاء هذه الإعانات عند وجود قاعدة بيانات تم اختبارها لاستهداف «الأفقر». تتطلب المزايا التي تم اختبارها من خلال الوسائل أن يثبت المتقدمون أن دخلهم أو أصولهم تنخفض عن عتبة معينة تؤهلهم من اعتبارهم فقراء.

غير أن استهداف الفقراء، ولا سيما شديدي الفقر، كان يمثل دائمًا تحديًا كبيرًا للبلدان النامية. ففي الأردن، يشكل أفقر 30٪ من السكان 45٪ فقط من المستفيدين. أما في مصر، فالنسبة المقدرة للمستفيدين لا تمثل سوى 20٪ من الفقراء. ومع ذلك، بالنسبة لصندوق النقد الدولي والحكومة، أدى الانتقال إلى المساعدات الموجهة إلى خفض التكاليف حيث إن مخصصات التحويل المباشر لا تمثل سوى 0.6٪ من فاتورة دعم الطاقة.[52] ولهذا السبب، يُنظر إلى برامج التحويلات النقدية المشروطة على أنها صعبة التنفيذ إلى حد كبير، وغالبًا ما يطلب التوقف عن التوصية بها من

48 UNEP. » Reforming Energy Subsidies –Opportunities to Contribute to the Climate Change Agenda». Geneva: UNEP. 2008 https://www.unep.org/resources/report/reforming-energy-subsidies.

49 UNDESA. «Electricity and education: The benefits, barriers, and recommendations for achieving the electrification of primary and secondary schools.» United Nations Department of Economic and Social Affairs. 2014.

50 Ortiz, Cummins, Capaldo, and Karunanethy. » The Decade of Adjustment: A Review of Austerity Trends 2010-2020 in 187 Countries». 2015.

51 Kallas. «The Magic Potion of Austerity and Poverty Alleviation». Oxfam, 2021.

52 Hussein, Salma. » Spill of Flaws: Egypt's IMF-Backed Energy Subsidy Plan.» Arab NGO Network for Development. 2018. https://annd.org/en/publications/details/a-spill-of-flaws-egypts-imf-backed-energy-subsidy-plan

قبل صندوق النقد الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قرار استبدال الإعانات العامة بأخرى مستهدفة تركز على «الأفقر» ينطوي على تصنيف ثنائي للسكان بتقسيمهم إلى فقراء وغير فقراء. وتزيد هذه الثنائية الضغط على أسر الطبقة المتوسطة التي ظلت تفقد قدرتها الشرائية منذ فترة طويلة. ففي مصر، أدى رفع الدعم مع اقترانه بارتفاع التضخم إلى زيادة تراكمية في فواتير الكهرباء للأسر ذات الدخل المتوسط بنسبة 271٪ منذ عام 2011. [53]

وكما أشارت منظمة أوكسفام [54]، فإن مثل هذه السياسات الاقتصادية لها تأثيرات غير متناسبة على النساء، حيث يتعين عليهن زيادة الوقت الذي يقضينه في العمل غير المأجور للتقليل من استخدام الأجهزة المستهلكة للطاقة مثل الغسالات. كما أصبحت الديناميكيات الأسرية القائمة على النوع الاجتماعي قضية حاسمة في إلغاء الدعم في بلدان مثل مصر والأردن وتونس، حيث تُمنح غالبية التحويلات الاجتماعية للأسر التي يرأسها رجال. فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة تفاوت صارخ في الأردن، حيث تتلقى 1.27٪ فقط من الأسر التي ترأسها نساء مساعدة من صندوق المعونة الوطنية، في حين أن 5.93٪ من الأسر التي يرأسها رجال تحصل عليها. ومن المهم أيضًا الاعتراف بأن ديناميكيات القوة القائمة على نوع الجنس داخل الأسر غالبًا ما تمنح الرجال السيطرة على الموارد النقدية الإضافية، لا سيما في الحالات التي لا تشارك فيها النساء في عمل مدفوع الأجر.

كما يمكن أن يتسبب إلغاء دعم الطاقة أيضًا في آثار سلبية أخرى لأنه قد لا يؤدي بالضرورة إلى نمط استهلاك أكثر ترشيدًا. في الواقع، يمكن أن تتغير الأسعار النسبية لأنواع مختلفة من الطاقة بطريقة تشجع المستهلكين على اختيار الخيار الأرخص، مما قد يؤدي إلى زيادة في استهلاك البدائل التي يمكن أن تكون ضارة بصحتهم وبيئتهم.[55] بالإضافة إلى ذلك، يمثل دعم الوقود بشكل غير مباشر حصة كبيرة من دخل الفقراء.[56] لذلك، فإن رفع الدعم يمكن أن يعرض مورد رزقهم للخطر، خاصة إذا كانوا يعتمدون على عمل كثيف الاستهلاك لطاقة مثل بائعي الأطعمة في الشوارع، والسائقين، والمزارعين، وغيرهم.

في الواقع، أقر تقرير مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي بأن برامج التحويلات النقدية مقابل رفع الدعم الشامل التي ينفذها الصندوق تهدف في المقام الأول للحد من عجز الميزانية،[57] دون اعتبار كبير للحماية الاجتماعية ولا للتضخم الذي قد ينجم عن ذلك. ليس من المستغرب إذن أن نجد في تحليل دراسة الحالة لمثل هذه التحولات في المغرب والأردن، أن هذه البرامج لم تكن قادرة على الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا، كما فشلت في الحد من الفقر وكذلك في حماية الأعداد المتزايدة من الأشخاص المستضعفين الذين تأثرت موارد رزقهم.[58]

وقد أدت برامج التقشف إلى تفاقم الفقر واللامساواة بطرق تتجاوز بكثير نطاق الإعانات النقدية

53 .Abdo. "The Gendered Impact of IMF policies in MENA." OXFAM International. 2018

54 Ibid
55 .Hussein. "Spill of Flaws". ANND. 2018
56 Ibid
57 .ndependent Evaluation Office of the IMF. "The IMF and Social Protection Evaluation Report", IMF, Washington DC. 2017. p. 1
58 .Hussein et al. "UNCOVERED: The Role of the IMF in Shrinking the Social Protection." FES MENA, 2022

أو العينية.[59] ويتعارض هذا المنهج للحماية الاجتماعية بشكل أساسي مع نظيره القائم على حقوق الإنسان والذي يعتبر الحماية الاجتماعية حقًا عالميًا أساسيًا ويدعو إلى إنشاء أرضية حماية اجتماعية للجميع بهدف مكافحة اللامساواة. لهذا الغرض، تدعو منظمة العمل الدولية وغيرها من الجماعات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان إلى إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية التي تضمن بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.[60] الأهم من ذلك، يسعى هذا المنهج القائم على حقوق الإنسان إلى تقديم أربع ضمانات تخص رفاهية الناس:

- الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة
- ضمان الدخل الأساسي للأطفال لتوفير الوصول إلى التغذية والتعليم والاحتياجات الأساسية الأخرى
- ضمان الدخل الأساسي للبالغين غير القادرين على كسب دخل كافٍ (البطالة، المرض، الأمومة، الإعاقة)
- ضمان الدخل الأساسي لكبار السن

ومع ذلك، عندما يصبح إلغاء الدعم أمرًا لا مفر منه بسبب القوى السياسية، فهناك بعض الممارسات والتوصيات المهمة في تنفيذ مثل هذا الانتقال. ووفقًا للأدلة، فإنه من الممكن التخفيف من أسوأ الآثار السلبية لتدابير التقشف،[61] وذلك عبر إعطاء الأولوية لحماية الحقوق الاجتماعية والعمالية والصحية للأمهات والأسر الشابة، فضلاً عن توفير خدمات التعليم المبكر ودعم رعاية الأطفال ومقدمي الرعاية. وينبغي التركيز بشكل خاص على هذه الفئات من أجل احترام حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، من أجل إجراء إصلاح ناجح للدعم، من الضروري أن تثبت الحكومة التزامها بتعويض الفئات الضعيفة عن الزيادات في أسعار الطاقة وتوجيه الأموال العامة المحررة لمصلحتهم.[62]

3 -خاتمة القسم

وتشير النتائج التي توصلنا إليها في هذا القسم إلى أن البلدان النامية التي تسعى إلى الحصول على دعم من صندوق النقد الدولي للتعامل مع أزمات ديونها يتعين عليها اتخاذ خيارات صعبة، وغالبًا ما تتبع إجراءات تقشفية على حساب الرفاهية البشرية ومؤشرات التنمية الهامة وهو الاستنتاج مدعوم بمجموعة كبيرة من الأدبيات.

وفي حين أن القيود المالية ليست كلها ضارة بطبيعتها، فإن روح ومزيج السياسات التي يطرحها صندوق النقد الدولي تحبذ مؤشرات الاقتصاد الكلي على الرفاهية البشرية. وكما أشارت منظمة العمل الدولية، فإن إصلاحات الضبط المالي قصيرة الأجل تقوض جهود التنمية طويلة الأجل.[63]

59 ActionAid. " Austerity Measures and Economic and Social Rights". 2018;
60 International Labor Organization. Recommendation No. 202. 2012;
61 Marmot, Allen, Bell, Bloomer, Goldblatt. "WHO European review of social determinants of health and the health divide". 2012.
59 https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/22964162
62 Hussein. " Spill of Flaws". ANND. 2018.
63 International Labour Organization (ILO). "World Social Protection Report 2017-19: Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals". 2017. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--- dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf

وبسبب دورة الديون والمشروطية والتقشف، أصبحت التنمية في الجنوب العالمي خاضعة للتحرير وليس العكس. ورغم أن صندوق النقد الدولي ليس وكالة إنمائية، فإن سياساته تشكل معايير نماذج التنمية التي يمكن للبلدان اتباعها.

أحد الأمثلة الحاسمة على إخفاقات نموذج التنمية هذا هو الاستجابة الضعيفة التي تمكنت الحكومات من إنتاجها في مواجهة أزمة COVID-19. بعد عقد من تدابير التقشف المعقدة في معظم البلدان، والتي ثبت أنها تعطل قدرة الدولة على الجبهتين المطلقة والنسبية[64]، أصبحت البنية التحتية للصحة العامة ضعيفة وتفتقر إلى القدرة على التكيف لمواجهة العوامل الخارجية مثل الجائحة. ويمكن القول إن هذا النقد هو الأكثر أهمية لسياسات صندوق النقد الدولي.

لا يتمتع صندوق النقد الدولي بمستوى عالٍ من النفوذ على الدول المثقلة بالديون فحسب، بل يتمتع أيضًا بمصداقية تكنوقراطية عالية في السرد العالمي. ومع ذلك، فقد تبين مرارًا وتكرارًا أنه غير قادر على تزويد البلدان بالتنبؤات الصحيحة لتأثير سياسات التقشف التي يتبعونها. غالبًا ما يكون هذا بسبب عوامل غير متوقعة، مثل الوباء، ولكن أيضًا بسبب العوامل التي يتم تجاهلها من خلال الإغفال[65]. وتتراوح الأمثلة على ذلك من النمو البطيء بسبب التغاضي عن القضايا الاقتصادية الهيكلية كما سنرى في دراسة الحالة المصرية، أو تأثير استمرار خدمة الديون المرتفعة وغياب مسألة تخفيف عبء الديون ضمن أهداف البرنامج، أو الاضطرابات الشعبية والأزمات السياسية الناتجة عن تدابير برنامج صندوق النقد الدولي.

لقد تبين بأكثر وضوح أنه يجب على البلدان أن تتعامل مع توصيات صندوق النقد الدولي بشكل أكثر انتقادا حيث أظهرت التجارب السابقة أن تدابير التقشف لا تفشل فقط في معالجة قضايا الاقتصاد الكلي وليست بأي حال من الأحوال مصممة لتحقيق التنمية، ولكنها عادة ما تأتي أيضا بتكلفة اجتماعية عالية. لقد علمتنا جائحة COVID-19 درسًا قيمًا: أن الاقتصادات لا تعتمد فقط على مؤشرات رقمية ومؤسسات اقتصادية جوفاء، بل على أشخاص حقيقيين لديهم احتياجات وحقوق وتوقعات.

64 Hart, Gillian. "Disabling Globalization: Places of Power in Post-Apartheid South Africa." 2002.

65 Rehbein. "A Decade of Rosy Forecasts". FES MENA. 2022.

الجزء الثاني:
تونس وصندوق النقد الدولي

٦ .برنامج الإصلاح الهيكلي في الثمانينات

على غرار الوضع الحالي لتونس، تميزت ثمانينيات القرن العشرين بعجز في الميزانية بنسبة 5.2 ٪ بين عامي 1981 و1986 نتيجة لتراجع الصادرات حيث انخفضت أسعار السلع الأولية بشكل حاد خلال تلك الفترة، إضافة إلى ذلك خسارة من حيث القدرة على الاقتراض مع النفقات التي بلغت 40 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 86-1985 ونسبة الدين التي بلغت 63 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1986[66].

مهد الوضع المالي للبلاد إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الذي تجلى في الإضراب الوطني عام 1979 وخاصة ثورة الخبز في عام 1984 الطريق أمام المؤسسات المالية الدولية (IFI) للضغط من أجل الإصلاحات الاقتصادية من خلال برنامج الاصلاح الهيكلي الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاختلالات المالية للدولة. تجدر الإشارة إلى أن كل هذه العوامل الداخلية والخارجية تتشابه نسبيا مع السياق الذي تواجهه تونس في عام 2023. يتجلى هذا التشابه في مشكلة ميزان المدفوعات إلى جانب سعر فائدة مرتفع دوليا مما يجعل الوصول إلى الاقتراض صعبا[67].

تضمن برنامج الاصلاح الهيكلي كما اعتمدته تونس عدة جوانب منها[68]:

- رفع القيود عن الاقتصاد نحو مناخ يوفر أكثر حرية للأسواق؛ بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية في محاولة للحد من عجز ميزان المدفوعات

- تغيير كبير في النظام الضريبي لا سيما مع إدخال ضريبة القيمة المضافة ، وخفض عدد شرائح الدخل الفردي ، وخفض معدلات الضريبة العليا، وخفض التعريفات؛ تعزيز إيرادات الدولة من خلال جمع المزيد من الضرائب من الطبقات ذات الدخل المنخفض؛

- خصخصة المؤسسات العمومية ، وكان الهدف من إيرادات هذه المبيعات هو تغطية عجز الميزانية ؛

- خفض الإنفاق العام، لخلق المزيد من الحيز في الميزانية للسماح بسداد الديون؛

في حين أظهرت العديد من الدراسات فشل برامج الاصلاح الهيكلي في معالجة الاختلالات المالية الكلية للبلدان التي اعتمدتها بمرور الوقت. حتى أن جوزيف ستيغليتز، الحائز على جائزة نوبل وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، وصف نظام الخصخصة الناجم عن برامج الاصلاح الهيكلي في أفريقيا ب «الرشوة»[69].

سينصب تركيزنا الرئيسي في هذا الفصل على السياسات الضريبية التي تم تبنيها أثناء إدارة برنامج الاصلاح الهيكلي إلى جانب تأثير تخفيضات الميزانية على الوصول إلى الخدمات العامة وتأثير رفع القيود والنظام الضريبي الجديد على اللامساواة والفئات المتوسطة والمنخفضة الدخل.

٦.١ - تخفيضات الميزانية: تقليص الدور التنموي للدولة

تمثل تخفيضات ميزانية الدولة وسياسات التقشف بشكل عام إحدى أسوء التدابير الرئيسية لسياسات الإصلاح الهيكلي. لم تتلق تونس معاملة مختلفة، فقد شهد الاستثمار الحكومي انخفاضا ملحوظا خلال الفترة من 1987 إلى 1991 ، حيث انخفضت نسبة إجمالي الاستثمار العام من

66 Mars, H. (no date) Structural Adjustment Program of IMF and World Bank: Case of Tunisia ...p:23-24 Available at: https://archives.kdischool.ac.kr/bitstream/11125/30311/1/Structual%20adjustment%20program%20of%20IMF%20and%20World%20Bank.pdf (Accessed: December 22, 2022).

67 Murphy, E. (1999). The sixth development plan. In Economic and political change in Tunisia: P93 from Bourguiba to Ben Ali. Essay, St. Martin's Press in association with University of Durham.

68 Mars, H. (no date) Structural Adjustment Program of IMF and World Bank: Case of Tunisia ...p:27-28Available at: https://archives.kdischool.ac.kr/bitstream/11125/30311/1/Structual%20adjustment%20program%20of%20IMF%20and%20World%20Bank.pdf

69 Odah, John. "The Impact of Structural Adjustment Programmes on West Africa: The Die is Cast!" International Union Rights 24, no. 1 (2017): 22-23.muse.jhu.edu/article/838367

55.2٪ إلى 49.3٪ من إجمالي الاستثمار[70] وارتفعت من 25٪ إلى 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي[71].

كانت هذه الخطوة مؤشرا على اتجاه أوسع نحو تقليص دور الدولة في الاستثمار، حيث سعت الحكومة إلى تسهيل ظهور اقتصاد يحركه السوق. من خلال الحد من الاستثمار العمومي ، كانت الحكومة تخلق مساحة للجهات الفاعلة الخاصة للقيام بدور أكثر بروزا في تشكيل اتجاه الاستثمارات ، بما يتماشى مع مبادئ النظرية الاقتصادية النيوليبرالية ، كما يتضح من الزيادة المخطط لها في الاستثمار الخاص إلى 17٪ بحلول نهاية خطة التنمية السابعة في عام 1990[72] .

2.1 - الضرائب التنازلية: تحويل العبء إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض

هناك ثلاثة تغييرات رئيسية في النظام الضريبي كان لها تأثير طويل الأمد على توزيع الثروة في تونس بعد برنامج الاصلاح الهيكلي. الأول هو إدخال ضريبة القيمة المضافة ، والثاني هو التغيير في شرائح ضريبة الدخل الفردي ، والثالث هو الحوافز الضريبية المباشرة للقطاع الخاص.

قبل شهرجويلية 1988 ، كانت ثلاث ضرائب تطبق على المبيعات حيث خضعت معظم السلع والخدمات لضريبة بنسبة 17٪ ، بينما تكبدت السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية ضريبة بنسبة 6٪. من ناحية أخرى ، تم فرض رسوم على السلع الفاخرة بمعدل أعلى قدره 29٪ . بعد جويلية 88 ، تم استبدال هذه الضرائب بضريبة القيمة المضافة (VAT) التي تم تنفيذها بثلاثة معدلات مختلفة. علاوة على ذلك ، تم توسيع ضريبة القيمة المضافة لتشمل عمليات تجارة الجملة ، باستثناء صناعة الأغذية[73]. تعمل ضريبة القيمة المضافة كضريبة تنازلية حيث ينطبق نفس المعدل على جميع المستهلكين بشكل عشوائي من دخلهم. كما يتضح من الرسم البياني أدناه ، استمر اعتماد الدولة على هذه الضريبة التنازلية بمرور الوقت ، مما أدى إلى زيادة العبء المالي على الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

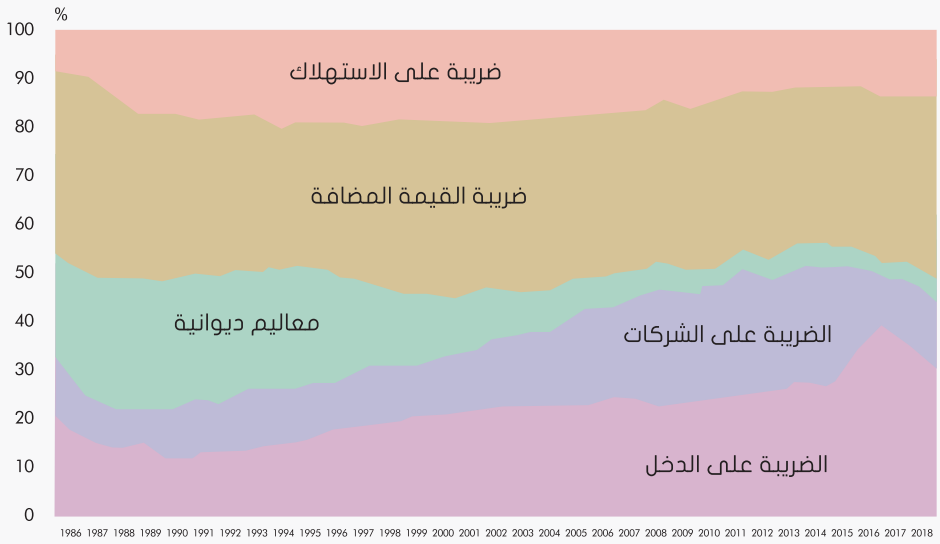

الشكل 2: تطور إيرادات الولايات من الضرائب الخمس الرئيسية (المصدر: مؤسسة فريدريش إيبرت)[74]

و لفهم مدى ثقل هذه الضريبة على الطبقات ذات الدخل المنخفض يجب التأكيد على خصوصيتها. ينقسم دخل الأسرة إلى مدخرات واستهلاك و تعالج ضريبة القيمة المضافة هذا الأخير و التي يتم تطبيقها بشكل موحد على جميع السلع والخدمات ، بغض النظر عن مستوى دخل المستهلكين. في حين أن الأسر الأكثر ثراء تستهلك جزءا صغيرا فقط من دخلها ، فإن الأسر الفقيرة من ناحية أخرى ، تميل إلى إنفاق جزء أكبر أو كل دخلها على الضروريات الأساسية مثل الغذاء والإيجار والنقل

70 the part of government investment from total investment

71 Murphy, E. (1999). The sixth development plan. In Economic and political change in Tunisia: P104 from Bourguiba to Ben Ali. Essay, .St. Martin's Press in association with University of Durham

72 Ibid

73 Murphy, E. (1999). The sixth development plan . In Economic and political change in Tunisia: P109 from Bourguiba to Ben Ali. Essay, .St. Martin's Press in association with University of Durham

74 available at: https://library. ,Bouzaine.A, (date) La justice fiscale en Tunisie : Un idéal piétiné par les politiques d'endettement, p4 fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18724.pdf

والملابس وبالتالي تدفع المزيد من ضرائب الاستهلاك بما يتناسب مع دخلها.

أما التغيير الرئيسي الثاني فهو يتعلق بضريبة الدخل، ففي عام 1989، كانت ميزانية الدولة تتضمن الكشف عن قانون جديد للضرائب، دخل حيز التنفيذ في عام 1990 وركز في المقام الأول على ضريبة الدخل. وقد شملت الإصلاحات عدة تغييرات، مثل خفض معدل ضريبة الدخل الأعلى من 65٪ إلى 35٪، وتطبيق ضريبة الدخل الفردي، وخفض عدد الشرائح الضريبية[75]. كما هو موضح أدناه:

شرائح الضريبة بالدينار	الهوامش	شرائح المداخيل الخاضعة للضرائب الدينار	النسبة الضريبية
من 0 الى 900 دينار	%0	من 0 الى 1500 دينار	%0
من 900 الى 1300 دينار	%5		
من 1300 الى 1500 دينار	%10		
من 1500 الى 2000 دينار	%15	من 1500.001 الى 5000 د	%15
من 2000 الى 2500 دينار	%20		
من 2500 الى 3000 دينار	%25		
من 3000 الى 3500 دينار	%30		
من 3500 الى 4000 دينار	%36		
من 4000 الى 5000 دينار	%42		
من 5000 الى 6000 دينار	%48	من 5000.001 الى 10000 د	%20
من 6000 الى 8000 دينار	%54		
من 8000 الى 10000 دينار	%56		
من 10000 الى 14000	%58	من 10000.0001 الى 20000 د	%25
من 14000 الى 25000	%60		
من 25000 الى 40000	%62	من 20000.001 الى 50000 د	%30
من 40000 الى 60000	%64		
من 60000 الى 80000	%66	أكثر من 50000 دينار	%35
أكثر من 80000 دينار	%68		

الشكل 3: تطور شرائح ضريبة الدخل الفردي خلال فترة برامج الاصلاح الهيكلي

اختارت الحكومة التونسية التغيير الجذري فيما يتعلق بعدد الشرائح من 16 قبل برامج الاصلاح الهيكلي إلى 6 شرائح منذ عام 1990. أدى هذا التغيير إلى جانب خفض معدل ضريبة الدخل الأعلى إلى فرض ضرائب على الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط بشكل أكبر ، مع إعطاء المواطنين ذوي الدخل المرتفع فرصة للمساهمة بشكل أقل في الجهد الضريبي الوطني.

وأخيرا، ووفقا للمنهج النيوليبرالي لبرامج الاصلاح الهيكلي ، اختارت الحكومة التونسية توجيه الحوافز الضريبية إلى القطاع الخاص. وهذا يشمل على سبيل المثال عفو عام 1987 الموجه نحو المتهربين من الضرائب الذين حولوا مدخراتهم في حسابات أجنبية[76] . وقد اشتد هذا الاتجاه مع

75 Ibid

76 Murphy, E. (1999). The sixth development plan. In Economic and political change in Tunisia: P109 from Bourguiba to Ben Ali. Essay, .St. Martin's Press in association with University of Durham

مرور الوقت الذي أصبح أكثر وضوحا في تونس ما بعد الثورة حيث أصبح الإطلاع على قوانين المالية متاحا أكثر .

3.1 - خوصصة المؤسسات العمومية: تعميم الخسائر وخوصصة الأرباح

في مقاربة تذكرنا بالتوجه النيوليبرالي لتوزيع تكاليف خفض العجز في المجتمع مع خوصصة الامتيازات، واصلت الميزانية التونسية لعام 1989 جهودها لتحديث الشركات العمومية بهدف تحفيزها على توجيه مواردها نحو سداد الديون.

وبذلك، يصبح شراء مثل هذه الشركات أكثر جاذبية للمستثمرين المرتقبين من القطاع الخاص، الذين لن يضطروا إلى تحمل عبء الديون عند الاستحواذ عليها[77]. ويندرج هذا التخفيض المنهجي لقيمة الشركات التي تمتلكها الدولة في إطار استراتيجية تهدف لخفض عدد هذه الشركات من 500 إلى 190 في عام 1989، وتخفيض الدعم السنوي المخصص لتنميتها بنسبة 5٪ من خلال خطة التنمية السادسة (1987-1991)[78].

كما تجدر الإشارة إلى أن الشركات التي تمت خوصصتها تعمل في مجموعة واسعة من القطاعات تتراوح بين الخدمات مثل الفنادق والشركات الصناعية المربحة مثل (Industries Chimiques du Fluor» (ICF) في فيفري 1993.[79]

4.1 - الأثر الاجتماعي:

شهدت تونس نتائج مماثلة للبلدان الأخرى من حيث الحد من الفقر بعد تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي. ومن الجدير بالذكر أنه في عام 1990، تم الاعتراف رسميا بأن ما مجموعه 544 000 فرد (أي ما يعادل 80 000 أسرة أو 6.7 % من الأسر) يعيشون في فقر، ولا سيما في المناطق الحضرية. و على الرغم من أن هذا يمثل انخفاضا قدره 10.000 في الأرقام المطلقة مقارنة بعام 1985 ، إلا أنه يشير أيضا إلى تباطؤ في التقدم السابق نحو القضاء على الفقر[80] . و في عام 1992 ، كشفت البيانات المفصح عنها من قبل الإدارة على ما أدى اليه برنامج إعادة الهيكلة من ارتفاع في الفقر النسبي. ومن بين عوامل كثيرة، يمكن أن ينسب هذا الفشل في التصدي للفقر إلى عاملين ناجمين عن التغييرات الهيكلية التي أحدثتها برامج الاصلاح الهيكلي.

و في أوائل عام 1990 ، قامت منظمة العمل الدولية بتقدير لمعدل البطالة بنسبة 15 ٪[81] ، وهو الرقم الذي استمر في مطاردة الحكومات المتعاقبة بعد عام 1990 ويحتمل أن يكون أحد الأسباب الرئيسية التي أشعلت الثورة التونسية في عام 2010. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن معدل البطالة لم يرتفع فحسب، بل كان هناك أيضا تغيير في نوعية السكان العاطلين عن العمل. ففي عام 1990، كان 30 % من العاطلين عن العمل حاصلين على شهادة التعليم الثانوي أو العالي مقارنة بنسبة 18.9 % في عام 1984 – و بقي هذا المسار مستمرا بمرور الوقت.و قد كان رد الدولة على وباء البطالة هذا هو التركيز على خلق فرص العمل في قطاع الصناعات التحويلية ، كما هو موضح في الجدول أدناه:

77 Aliriza, F. (2020). Périphérie perpétuelle : les IFI et la reproduction de la dépendance économique de la Tunisie,in l'impact et l'influence des institutions financières internationales sur le moyen-orient et l'afrique du nord, Friedrich Ebert Foundation. FES.P8. available at :https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16248.pdf

78 Murphy, E. (1999). The sixth development plan. In Economic and political change in Tunisia: P109 from Bourguiba to Ben Ali. Essay, .St. Martin's Press in association with University of Durham

79 Mars, H. (no date) Structural Adjustment Program of IMF and World Bank: Case of Tunisia ...p:48 Available at: https://archives.kdischool.ac.kr/bitstream/11125/30311/1/Structual%20adjustment%20program%20of%20IMF%20and%20World%20Bank.pdf

80 IBID صفحة128.

81 IBID 127.

	1986 % من إجمالي العاملين	1991 % من إجمالي العاملين	الوظائف المنشأة حديثا
الفلاحة	29	26	6.500
الصناعة التحويلية	23	24	65.000
الصناعة غير التحويلية	12	10	250
خدمات, إدارة, أخرى	36	40	132.700

الجدول 1: هيكل التشغيل خلال خطة التنمية السابعة[82]

ارتفعت النسبة المئوية لمجموع العاملين في الصناعة التحويلية من عام 1986 إلى عام 1991، ولكن من المهم ملاحظة أن هذا النمو قد تحقق من خلال التدابير المنفذة للحد من تكلفة العمل الغير مأجور مثل مساهمات الضمان الاجتماعي لأرباب العمل[83] غير أن هذا الانخفاض أثر سلبا على شبكات الضمان الاجتماعي للعمال. بالإضافة إلى ذلك ، شهدت تلك الفترة انخفاضا في نسبة الأفراد العاملين في الفلاحة إلى جانب الصناعة غير التحويلية ، في حين تم إنشاء معظم الوظائف الجديدة في الخدمات حيث تحولت البلاد نحو اقتصاد من الدرجة الثالثة يعتمد على السياحة.

5.1 - فشل التحويلات النقدية المباشرة وتفاقم اللامساواة

على الرغم من تنفيذ البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة (PNAFN) في عام 1986، بهدف دعم الأسر دون عتبة الفقر، ارتفع عدد الأسر المستفيدة بشكل متواضع من 65000 إلى 101000 بين عامي 1986 و 1992[84]. و قد اعتمد هذا البرنامج على دخل الأسرة كمعيار أساسي، و لكنه لم يكن فعالا في توفير الدعم الكافي للأسر التي تواجه تضخما متزايدا وأجورا راكدة.

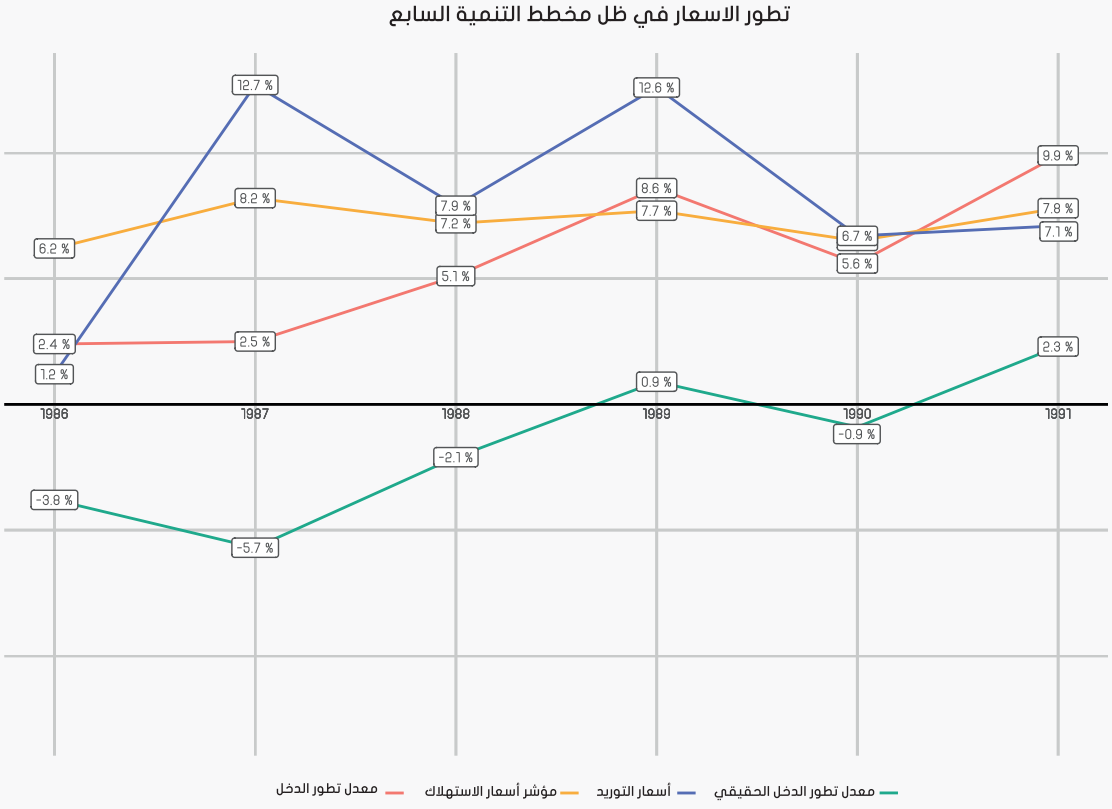

الجدول 2: تطور الأسعار خلال خطة التنمية السابعة[85]

82 IBID 127
83 IBID 127
84 IBID P128
85 IBID ص130

وكما يمكن إستخلاصه من الجدول أعلاه، فقد انخفض متوسط الأجر السنوي الحقيقي بنسبة 9.3 في المائة بين عامي 1986 و1991. وقد أدى هذا الوضع، من بين عوامل أخرى مذكورة أعلاه، إلى انخفاض كبير في نسبة الأسر المعيشية التونسية ضمن الخماسي المتوسط من توزيع الدخل، حيث كان خمس الأسر التونسية في عام 1975 تقع في الخماسي المتوسط من توزيع الدخل. ومع ذلك، بحلول عام 1990، انخفضت هذه النسبة بشكل كبير، مع بقاء 15.3٪ فقط من الأسر في الخماسي الأوسط[86].

يسلط هذا الانخفاض في نسبة الأسر في شريحة الدخل المتوسط الضوء على معضلة تفاقم اللامساواة في الدخل في تونس خلال تلك الفترة. ومن الجدير بالذكر أن البرنامج لم يتوقف عند عام 1991، حيث دخلت تونس في اتفاقية قرض ثانية في 1992-1991 بلغت 206 مليون دولار تم سدادها بحلول عام 2001[87] وقرض بقيمة 460 مليون دولار في عام 1992 من البنك الدولي[88]. وقد اتبعت هذه البرامج نفس المسار السابق الذي روج لسياسات مماثلة مثل خصخصة منطقتين صناعيتين كانت تملكهما سابقا وكالة الصناعات ليتم تشغيلها من قبل القطاع الخاص[89].

2. توصيات صندوق النقد الدولي لتونس بعد الثورة (2011-2020)

بعد عقدين من الزمن على اتفاق برامج الإصلاح الهيكلي وبعد ثورة اعتبرت العدالة الاجتماعية إحدى ركائزها الرئيسية، كان من المتوقع أن يتخذ صندوق النقد الدولي تحولا جذريا فيما يتعلق بتوصياته لتونس، ولكنه استمر في وصفته التقشفية. يلخص الجدول أدناه مجموع التوصيات التي قدمها صندوق النقد الدولي لتونس على مدى العقد الماضي.

التوصيات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تخفيض فاتورة أجور القطاع العام	x	x	x	x	x	x	x	x	x
مرونة أكبر في سعر الصرف	x	x	x		x	x	x	x	
الإصلاح الضريبي على الشركات (خفض الضرائب)	x	x		x					
إصلاحات مصرفية	x	x	x	x	x	x	x	x	
إعادة هيكلة البنوك العامة	x	x	x	x	x				
إصلاحات البنك المركزي	x		x	x	x	x	x		
خفض الإنفاق على الخدمات العمومية		x	x	x	x	x			
رفع الدعم الطاقي	x	x	x	x	x	x	x	x	x
تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص		x	x	x	x				
إصلاح الشركات والقطاعات المملوكة للدولة (الخصخصة)			x	x	x	x	x	x	x

الجدول 3: ملخص توصيات صندوق النقد الدولي (2012-2020) المصدر: A decade of austerity[90]

86 Aliriza, F. (2020). Périphérie perpétuelle : les IFI et la reproduction de la dépendance économique de la Tunisie,in l'impact et l'influence des institutions financières internationales sur le moyen-orient et l'afrique du nord, Friedrich Ebert Foundation. FES.P7. available at :https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16248.pdf

87 imf, Tunisia: Transactions with the Fund from May 01, 1984 to March 31, 2023, available at:https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extrans1.aspx?memberKey1=970&endDate=2099-12-31&finposition_flag=YES

88 Murphy, E. (1999). The sixth development plan. In Economic and political change in Tunisia: P134 from Bourguiba to Ben Ali. Essay, .St. Martin's Press in association with University of Durham

89 IBID p138

90 Attia.K, Mechmech.S, A decade of austerity P:6 available at: https://www.albawsala.com/files/2022/11/A-decade-of-austerity-en-f.pdf

ولا تختلف هذه التدابير اختلافا كبيرا عما نوقش في الفصل السابق من برامج الإصلاح الهيكلي حيث يمكن الكشف بوضوح عن عناصر تدابير التقشف، سواء تمثلت في خفض الميزانية وذلك من خلال خفض فاتورة أجور القطاع العام، وإلغاء دعم الطاقة والغذاء تدريجيا، أو عبر السياسات الضريبية الرجعية كما تم ملاحظته من خلال حث المشرعين التونسيين على تنفيذ إصلاحات ضريبية للشركات من أجل حفز الاستثمار بخفض معدل الضرائب. ويجب الإشارة لتردد صدى هذه التوصيات في الدوائر التشريعية الحكومية والبرلمانية حتى تم إدماجها في السياسات. وسيوجه تركيز هذا الفصل نحو خفض الميزانية، والضرائب، والأثر الاجتماعي لهذه السياسات فيما يتعلق بالحصول على الخدمات العمومية الأساسية، والقوة الشرائية، واللامساواة.

1.2 - تخفيضات الميزانية: ميزانية دون مسؤوليات اجتماعية

ركز صندوق النقد الدولي باستمرار على التحكم في فاتورة الأجور القطاع العام في المناقشات المتعلقة بقضايا ميزان المدفوعات. وقد حثت توصيات صندوق النقد الدولي باستمرار على خفض فاتورة الأجور القطاع العام منذ عام 2012. وتستند المؤسسة المالية الدولية في روايتها لهذه التخفيضات إلى مؤشر واحد، وهو نسبة فاتورة الأجور العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك ، في عام 2016 ، تم تنفيذ تجميد التوظيف في القطاع العام ، باستثناء بعض الإدارات مثل وزارة الداخلية[91] . و على الرغم من هذا التجميد ، لا يزال المسؤولون الحكوميون يجادلون بأن فاتورة الأجور العامة شكلت 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي و وجوب اتخاذ إجراءات سريعة لضمان انخفاض بنسبة 2٪[92]. و قد شملت تخفيضات الميزانية أيضا الإلغاء التدريجي لمختلف أشكال الدعم كما طالبت المؤسسة المالية الدولية، وشمل رفع الدعم تخفيضات شبه سنوية لدعم الطاقة بدءا من عام 2012 [93]وإلغاء الدعم الغذائي على الطماطم المعلبة، وهو منتج أساسي في قائمة المنتجات الاستهلاكية التونسية.[94]

2,2 - الضرائب: التخلص من الطبقة الوسطى مقابل دعم الشركات

شهدت البلاد تحولان رئيسيان من حيث السياسات المتعلقة بالضرائب بعد الثورة: التغييرات التي أدخلت على ضريبة الدخل وضريبة الشركات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الاعتماد على ضريبة القيمة المضافة قد استمر إلى ما بعد برامج الاصلاح الهيكلي كما هو موضح في الشكل 3.

أ - الضريبة على الدخل

ما تم تقديمه في عام 2016 كشرائح ضريبة تدريجية لدخل الفرد الواحد:

2017 - 1991		2023 - 2017	
شرائح المداخيل الخاضعة للضرائب الدينار	النسبة الضريبية	شرائح المداخيل الخاضعة للضرائب الدينار	النسبة الضريبية
من 0 الى 1500 دينار	%0	من 0 الى 5000 دينار	%0
من 1500.001 الى 5000 د	%15	من 5000.001 الى 20000 د	%26
من 5000.001 الى 10000 د	%20	من 20000.0001 الى 30000 د	%28
من 10000.0001 الى 20000 د	%25	من 30000.001 الى 50000 د	%32
من 20000.001 الى 50000 د	%30	أكثر من 50000 دينار	%35
أكثر من 50000 دينار	%35		

الشكل 4: تطور شرائح ضريبة الدخل الفردي (1991-2023) الضريبة على الدخل الفردي (1991-2023)

91 n.d. 2016-2021 لسنة الدولة ميزانية مشروع إعداد حول منشور Tunis: رئاسة الحكومة

92 /finances.gov.tn. 2022. midterm budgetary framework.P:13, [online] Available at: <http://www.finances.gov.tn/sites/default <files/2022-02/ANNEXE_02_03_04.pdf

93 .Documents1.worldbank.org. 2015. Evolution of Energy Subsidies. [online] Available at: <https://documents1.worldbank <org/curated/en/370251468189558300/pdf/WPS7312.pdf

94 [4]Aliriza, F., 2021. Tunisia. Government Raises Consumer Prices to "Appease" IMF, Some Claim. [Blog] Nawaat, Available </at: <https://nawaat.org/2021/07/08/tunisia-government-raises-consumer-prices-to-appease-imf-some-claim

تبين أنه مجرد تقليد أكثر رجعية لما تم تنفيذه خلال نظام الإصلاح الهيكلي كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، اختارت الحكومة التونسية زيادة خفض عدد الشرائح من 6 في عام 1991 إلى 5 فقط في الإصلاح المفترض لعام 2017 مما شدد الجهد الضريبي على الطبقات المنخفضة والمتوسطة الدخل المثقلة بالفعل. لم يتجلى نقل العبء هذا في عدد الشرائح فحسب ، بل يمكننا أيضا ملاحظة زيادة أكثر حدة من حيث المعدلات المطبقة على الطبقات ذات الدخل المتوسط في حين أن المعدل الأقصى لم يشهد أي مراجعة منذ عام 1991. وهو ما يعتبر تحول مأساوي للأحداث خاصة و أن تونس كانت لديها أقصى معدل لضريبة الدخل يبلغ 68٪ قبل برامج الإصلاح الهيكلي.

ب- الضريبة على الشركات

تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 30٪ إلى 25٪[95] على اثر الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي الموقعة في عام 2013[96]. و استمر هذا المعدل في الانخفاض ووصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند 15٪ مع دخول قانون المالية لعام 2020 حيز التنفيذ[97]. في حين أن الانخفاض الأخير لم يكن نتيجة لتوصية صندوق النقد الدولي ، اذ تجدر الإشارة إلى أنه تمت الدعوة إلى اتباع نفس الأساس المنطقي الذي قدمته المؤسسة المالية

الدولية في عام 2013 الذي نص على أن انخفاض معدل الضريبة على الشركات لن يقتصر على ضمان زيادة الاستثمار بما أن المعدل المنخفض سيجذب المستثمرين بل و سيساهم أيضا في زيادة إيرادات الدولة. و لكن تبين أنهما افتراضان تبين أنهما خاطئان.

تطور موارد الدولة من حيث ضريبة الشركات 2000-2020

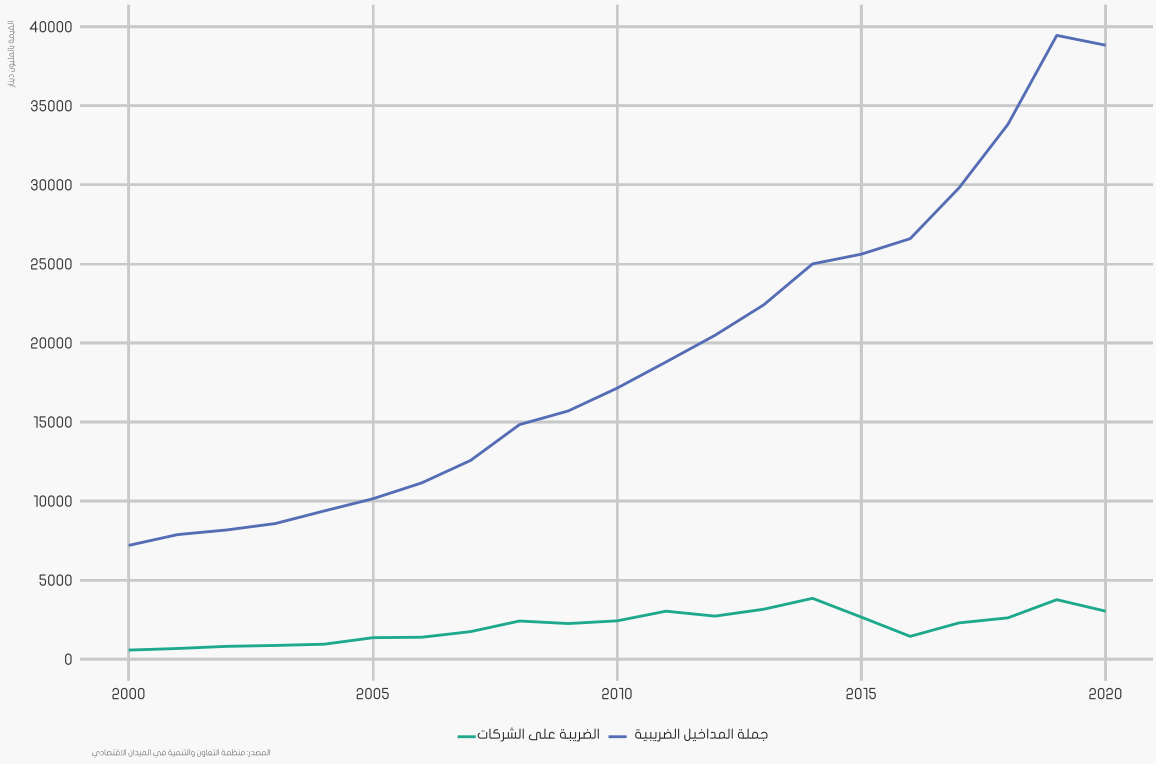

الشكل 5: تطور موارد الدولة من حيث ضريبة الشركات (المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)[98]

95 قانون المالية لسنة 2014 المادة 18[6]

96 IMF, Tunisia: Request for a Stand-By Arrangement—Staff Report; Press Release on the Executive Board Discussion; and State ment by the Executive Director for Tunisia., IMF Country Report No. 13/161, June 2013, International Monetary Fund[5]

97 قانون المالية لسنة 2020

98 ,#Link: OECD https://stats.oecd.org/viewhtml.aspx?datasetcode=REVTUN&lang=fr

كما يوضح الرسم البياني أعلاه، أدى الانخفاض في معدل الضريبة على الشركات في عام 2014 إلى انخفاض إيرادات الدولة، وانخفاض في مقدار الضرائب المحصلة التي استمرت في إضرار الدولة حتى يومنا هذا و لم تتحسن الإيرادات بعد إلى ما قبل عام 2014، مما يقوض قدرة البلاد على تمويل الخدمات العامة ومعالجة التفاوتات الاجتماعية.

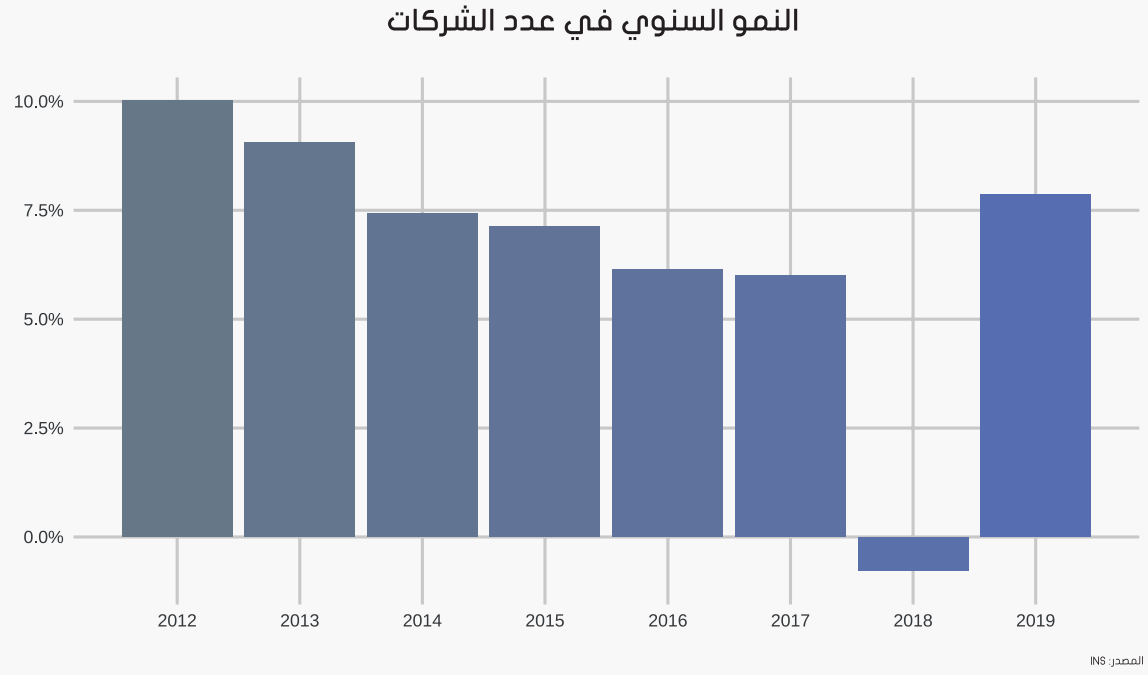

الشكل 6: النمو السنوي في عدد الشركات (الكاتب:البوصلة، المصدر: المعهد الوطني للاحصائيات (INS[99]

وعلى الرغم من توصية صندوق النقد الدولي بشأن السياسات بخفض معدل الضريبة على الشركات لتحفيز الشركات على الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وخلق فرص العمل، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال. فقد انخفض معدل نمو الشركات التي تدخل إلى السوق التونسية منذ عام 2014، مع زيادة سنوية بلغت 6٪ فقط في عام 2017 مقارنة ب 10٪ في عام 2012. وهذا يبين إلى أن الانخفاض في معدل الضريبة على الشركات قد فشل في تشجيع زيادة الاستثمار الخاص.

ت - الأثر الاجتماعي

مرة أخرى، لم تتمكن تونس من الإفلات من التأثير القاتل لتنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي، خاصة على الفئات الضعيفة، وكان هذا التأثير الاجتماعي أكثر وقعا حيث عانت مؤسسات الدولة من نقص منهجي في التمويل على مر السنين إلى جانب انخفاض الدعم. ويمكن ملاحظة هذا التأثير من حيث الوصول إلى الخدمات العامة، وتناقص القوة الشرائية، وانعدام المساواة الذي اشتدت حدته.

- **الوصول إلى الخدمات العامة:**

وفي أعقاب تجميد التوظيف، أعيقت إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. لقياس كيفية تأثير نقص الموظفين على الوصول إلى الخدمات العامة، يتم استخدام مؤشرات مثل عدد المعلمين في التعليم الابتدائي / 10000 طالب وعدد الأطباء في قطاع الصحة العامة / 10000 ساكن.

99 Ins.tn. 2020. STATISTIQUES ISSUES DU RÉPERTOIRE NATIONAL DES ENTREPRISES. [online] Available at: <http://www.ins.tn/sites/de-<fault/files/publication/pdf/RNE-2020.pdf

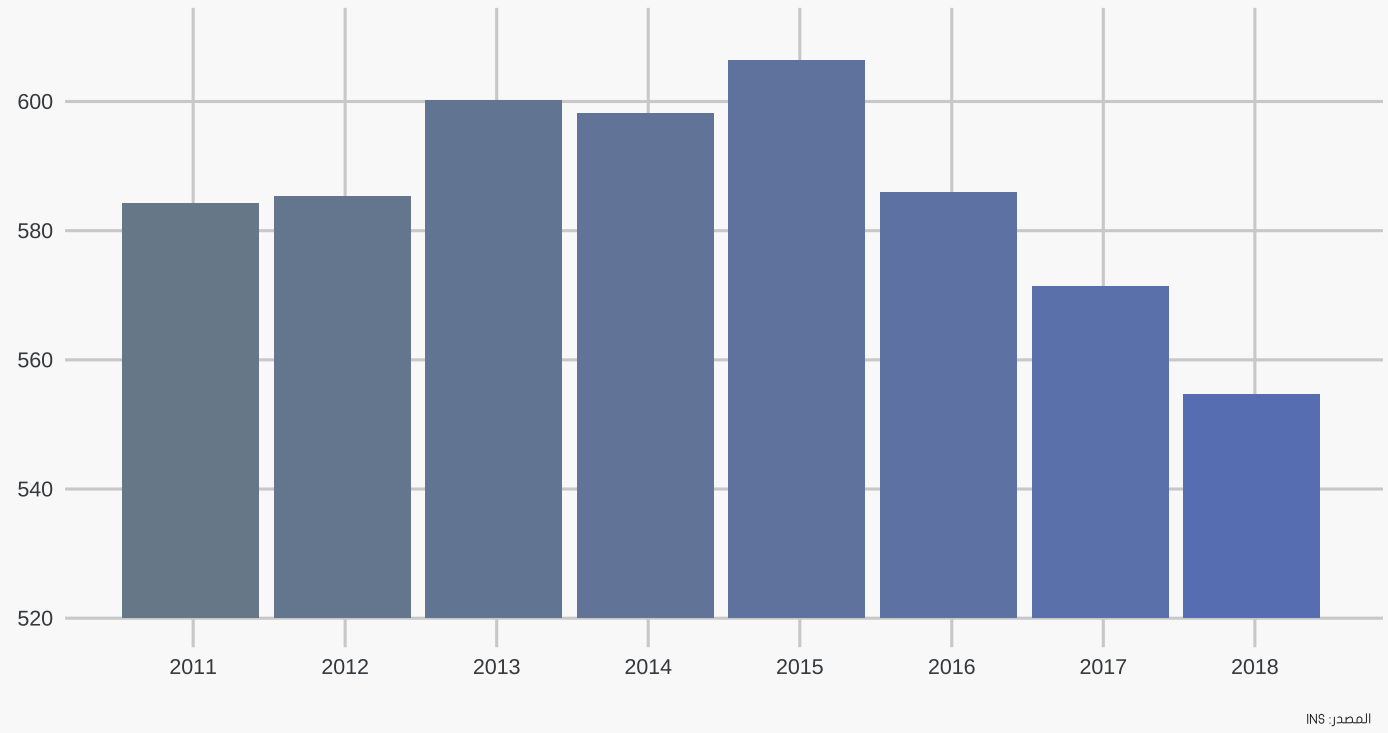

الشكل 7: تطور عدد المعلمين / 10000 طالب (المؤلف: البوصلة المصدر: المعهد الوطني للاحصائيات(INS[100]

كما هو موضح في الرسم البياني، شهدت تونس ما بعد الثورة انخفاضا في عدد معلمي القطاع العام لكل 10,000 طالب. وقد أدى ذلك إلى نتيجتين هامتين. الأولى تتعلق بالتأثير الضار على جودة التعليم حيث أصبحت الفصول الدراسية أكثر اكتظاظا. و الثاني وربما الأكثر أهمية هو التأثير المتباين لهذه التدابير على السكان فمع تدهور جودة التعليم في المدارس العمومية، تحول عدد هائل من العائلات إلى التعليم الخاص. ويبين الرسم البياني أدناه كيف أن معدل الالتحاق بالقطاع الخاص ينمو بوتيرة أعلى من نظيره العمومي. فعلى سبيل المثال، اعتبارا من عام 2017 ، مثل عدد التلاميذ المسجلين في القطاع الخاص 6,5٪ من إجمالي الالتحاق مقارنة ب 0,6٪ فقط في عام 1994[101] .

100 <ins.tn. 2018. statistics on education. [online] Available at: <http://www.ins.tn/en/statistiques/81

101 /H.LaclnkyFada, link:https://inkyfada.com/fr/2018/11/02/tunisie-chiffres-education

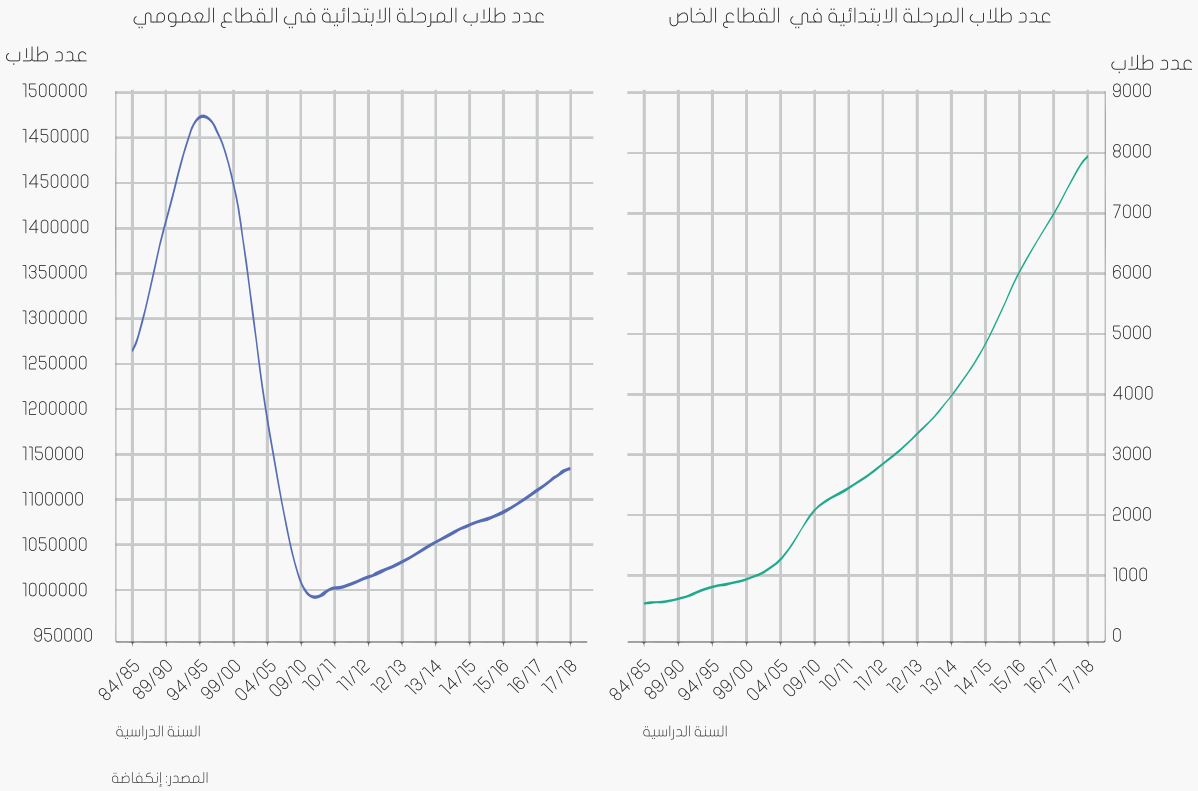

المصدر: إنكفاضة

الشكل 8: تطور عدد طلاب المرحلة الابتدائية في القطاع العمومي مقابل القطاع الخاص (المصدر: إنكفاضة)[102]

مع حد الأدنى الوطني للأجور المقدر ب 459 د شهريا[103]، فان الوصول إلى المؤسسات التعليمية الخاصة غير مضمون للفئة الأوسع من السكان.

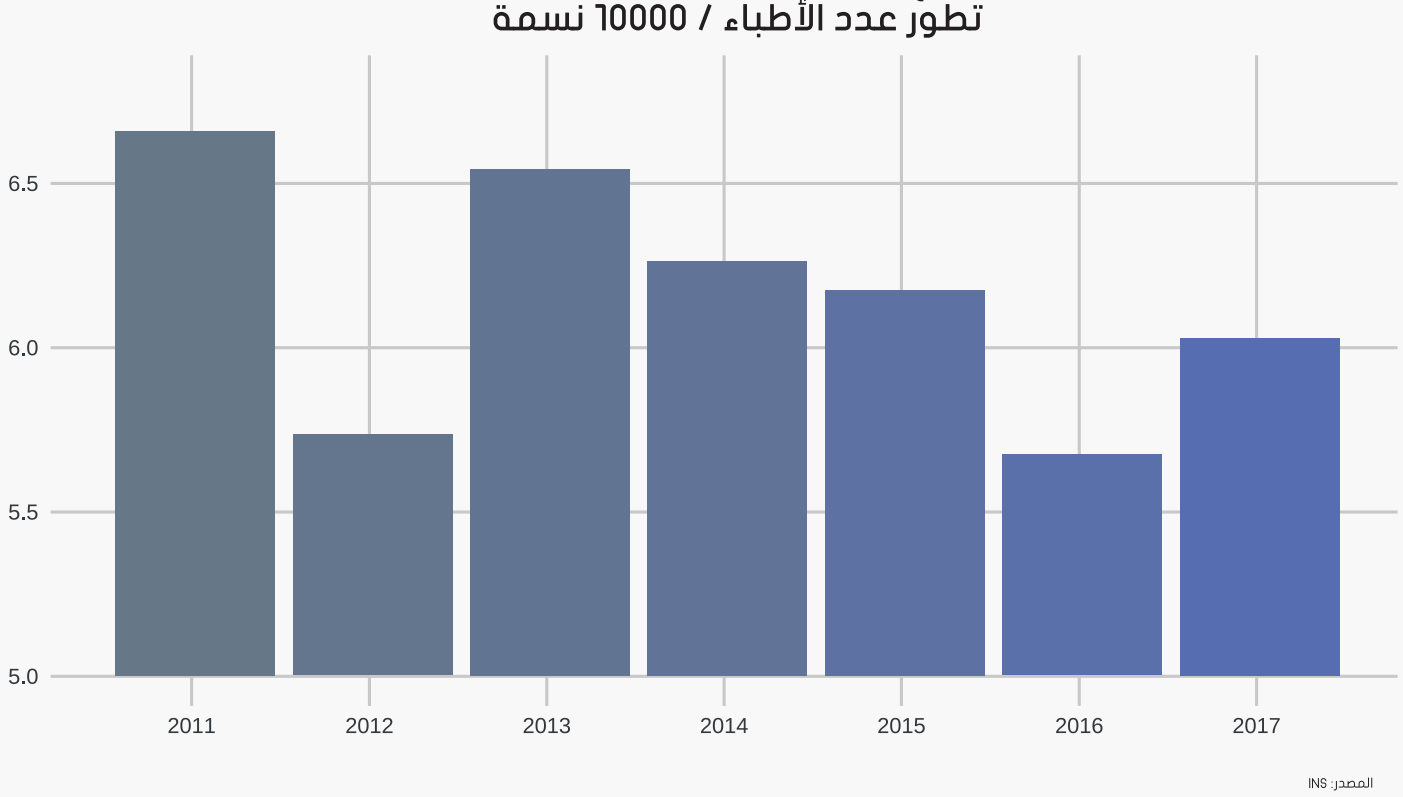

الشكل 9: تطور عدد الأطباء / 10000 نسمة (المؤلف: البوصلة ، المصدر: INS)[104]

102 IBID
103 Paie tunisie.com link:https://paie-tunisie.com/369/fr/smig-et-smag
104 <ins.tn. 2018. statistics on health. [online] Available at: <http://www.ins.tn/en/statistiques/81

شهد العقد الماضي أيضًا تراجعًا في عدد أطباء الصحة العمومية، مما كان له تأثير كبير على وصول الناس إلى المساعدة الطبية. ويدعم ذلك الاستطلاع الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء، والذي يكشف أن 37٪ من المستجيبين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية لم يتمكنوا من الوصول إليها، ويرتفع الرقم إلى ما يقرب من 50٪ للأسر الأكثر فقراً. و من بين غير القادرين على الحصول على الرعاية الطبية، قد أرجع 87٪ منهم السبب إما إلى نقص الموظفين الطبيين أو عدم قدرتهم على التنقل إلى المراكز الطبية[105]. أما عواقب النقص في أطباء الصحة العامة فقد كانت واضحة بشكل خاص في أعقاب أزمة COVID-19 دون أن ننسى المستوى المتزايد لهجرة الأطباء خلال الفترة 2015-2020 والتي بلغت 3300 طبيب[106]. و ذلك دليل أخر على التأثير السلبي لتدابير التقشف التي يتحملها أفراد المجتمع من ذوي الدخل المنخفض.

- **تدهور القدرة الشرائية**

وعلى غرار سياسة برامج الاصلاح الهيكلي، هاجمت سياسات التقشف بعد الثورة كذلك القوة الشرائية. ففي ماي 2019 ، صرح رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل ، نور الدين الطبوبي ، أن الزيادات في الرواتب لكل من عامي 2018 و 2019 قد ألغيت بسبب ارتفاع الأسعار. ربما يكون هذا أكثر وضوحا عند ربطه برفع الدعم ، اعتبارا من عام 2014 ، رفعت الحكومة التونسية الدعم عن الطماطم المعلبة - وهو منتج يستخدمه التونسيون بكثرة - ارتفعت أسعار هذا المنتوج بشكل كبير بمرور الوقت.

تطور أسعار الطماطم المعلبة والرواتب 2014-2020

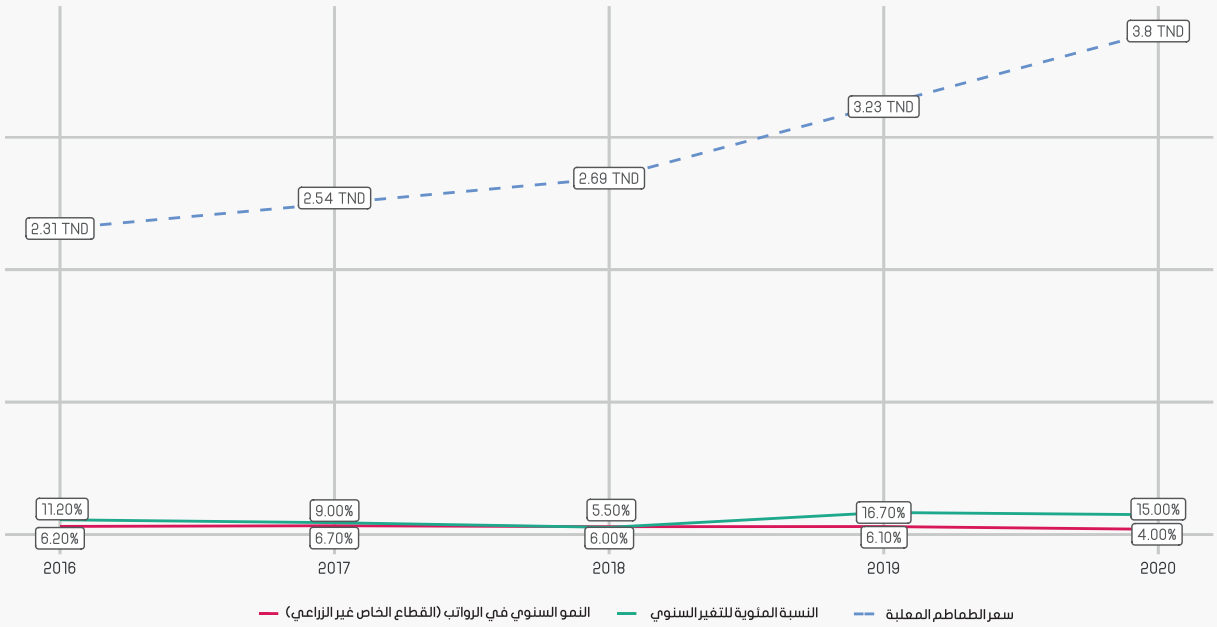

الجدول 4: تطور أسعار الطماطم المعلبة[107] والرواتب[108] (2014-2020)

وخلال الفترة 2014-2020، ارتفعت أسعار الطماطم المعلبة بمعدل سنوي متوسط يعادل ضعف الزيادة في الرواتب في القطاع الخاص غير الزراعي. ومن المتوقع أن يزداد عدم التوافق هذا حدة مع تسارع معدل زيادة أسعار هذه المنتجات في السنوات الأخيرة، حيث بلغ سعر الطماطم المعلبة 800 غرام في أوائل عام 2023، 4.900 د[109] ، وهو ما يمثل 29٪ من الزيادة في غضون عامين.

105 ins.tn. 2020. L'impact socio-économique du COVID-19 sur les ménages 1ère vague | INS. [online] Available at: <http://ins.tn/publication/limpact-socio-economique-du-covid-19-sur-les-menages-1ere-vague>

106 Ins.tn ,Rapport de l'enquête nationale sur la migration internationale Tunisia-HIMS,p:20, available at:http://www.ins.tn/publication/rapport-de-lenquete-nationale-sur-la-migration-internationale-tunisia-hims

107 Lapresse, 2020. Les prix non homologués et les prix subventionnés en Tunisie : Quelles solutions adopter dans une économie délicate?.[online] Available at: <https://lapresse.tn/74919/les-prix-non-homologues-et-les-prix-subventionnes-en-tunisie-quelles-solutions-adopter-dans-une-economie-delicate/>

108 INS, link: http://www.ins.tn/statistiques/99

109 Geandrive.tn,link:https://www.geantdrive.tn/tunis-city/49-doubles-concentres-de-tomates?order=product.price.desc

- **عدم القدرة على معالجة اللامساواة المستمرة**

ولعل إحدى الملاحظات الرئيسية التي ينبغي أن تصدر عن برامج الاصلاح الهيكلي هي مساهمتها في الاختفاء التدريجي للطبقة الوسطى. وكان هذا الارتفاع في معدلات التفاوت بين الناس من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الثورة التونسية، حيث خرج الناس إلى الشوارع مطالبين بالعدالة الاجتماعية. ومن المحزن أن هذه الصرخة لم تجد آذانا صاغية، لا بين الحكومات المتعاقبة ولا بين المؤسسات المالية الدولية التي رحبت بالتنمية في أي فرصة. بل على العكس من ذلك، حافظت السياسات التي تم تنفيذها بعد الثورة على هذا التفاوت الحاد.

اللامساواة في الثروة في تونس (2010-2020)

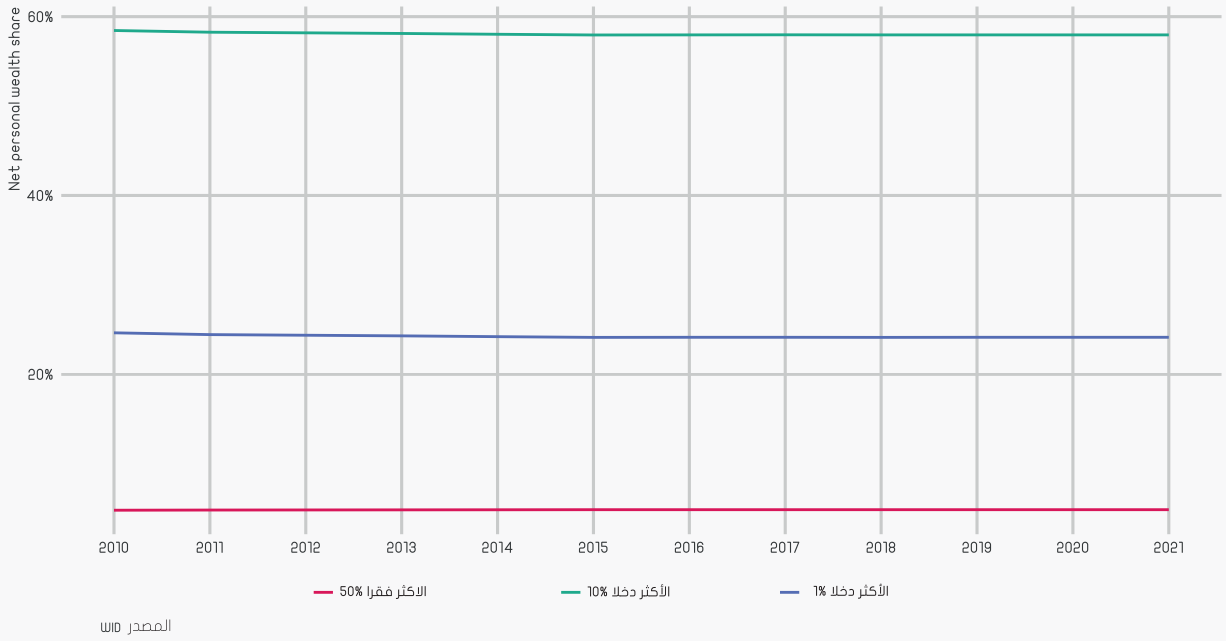

الشكل 10: اللامساواة في الثروة في تونس (2010-2020) (المصدر: WID)[110]

يصور الرسم البياني أعلاه الحقيقة المرعبة للامساواة في الثروة في تونس. حيث يسيطر 10٪ من الأشخاص الأكثر ثراء باستمرار على 58٪ من إجمالي الثروة التي تم إنشاؤها في العقد الماضي مقابل 4.9٪ فقط يتقاسمها أقل من 50٪ من السكان. وعلى الرغم من أن أوجه عدم المساواة المذكورة في هذه النتائج حادة بالفعل، خلصت دراسة نشرتها المجلة الأوروبية لأبحاث الأعمال والإدارة إلى أن الكوفيد أثر على الدخل بشكل غير متناسب حيث عانى الأشخاص ذوو التعليم المنخفض والذين ينتمون إلى شرائح متوسطة ومنخفضة الدخل من فقدان الدخل بطريقة أكثر حدة خلال هذه الفترة[111] . ومن المؤكد أن هذه الظاهرة ستزيد من حدة اللامساواة الراسخة أصلا.

3. البرنامج المقترح (2021-2023)

ومن الضروري الإشارة إلى أنه حتى إعداد هذا التقرير البحثي، لم يتم التوقيع على أي إتفاق ملموس مع صندوق النقد الدولي في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات متعثرة خلال عام 2022.

110 world inequality database,Link:https://wid.world/share/#0/countrytimeseries/shweal_p99p100_z;shweal_p0p50_z;shweal_p90p100_z/TN/2015/eu/k/p/yearly/s/false/1.1410000000000005/70/curve/false/2009/2021

111 Kasraoui, A., &Mekni, K. (2022). Income Loss and COVID-19: Evidence from Tunisia. European Journal of Business and Management Research, 7(4), 163-168.

يقدم البرنامج الاقتصادي لحكومة بودن، على النحو المبين في تقرير «إطار ميزانية منتصف المدة 2022-2024»[112] وبرنامج التفاوض المسرب[113] وقانون المالية لعام 2023[114] استمرارًا واضحًا لسياسات التقشف التي نفذتها الحكومات السابقة.

أما فيما يتعلق بالتقشف في الميزانية، فالحكومة تخطط لخفض فاتورة الأجور العامة، والتي من المرجح أن تؤدي إلى انخفاض الرواتب الحقيقية لموظفي الخدمة المدنية حيث لا يمكن لزيادة الأجور تلبية الزيادة العامة في الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الحكومة إلى خفض الدعم، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، مما يؤثر بشكل خاص على الأسر ذات الدخل المنخفض. علاوة على ذلك، فإن تراجع دور الدولة في الشركات التابعة لها لصالح القطاع الخاص قد يؤدي إلى خصخصة المؤسسات العامة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف على المستهلكين وفقدان الوظائف للعمال.

وفيما يتعلق بالتدابير الضريبية، فان الحكومة تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية. ففي الواقع ، لم يتم تعديل معدل ضريبة الشركات الذي تمت مناقشته بنسبة 15٪ في قانون المالية لعام 2023[115] والذي سيستمر بالتأثير سلبا على موارد الدولة. وبالتالي قد تستمر الحكومة في الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة والتنازلية لزيادة الإيرادات كضريبة القيمة المضافة. وتؤثر هذه الضرائب بشكل غير متناسب على الأسر ذات الدخل المنخفض، التي تنفق نسبة أعلى من دخلها على السلع والخدمات الأساسية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية، تهدف الحكومة إلى تبسيط لوائح الصرف الأجنبي، مما يسمح بمزيد من المرونة في سعر الصرف ويقلل من القيود المفروضة على تدفقات رأس المال. ومع ذلك، قد يتسبب ذلك في هروب رؤوس الأموال من تونس، مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في قيمة الدينار وربما يصل إلى التضخم. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي هذه السياسة إلى تركيز الثروة في أيدي الأقلية، بما أن أولئك الذين لديهم إمكانية أكبر للوصول إلى رأس المال بإمكانهم الاستفادة من فرص أكثر انفتاحا ومرونة التي يتيحها سعر الصرف.

بشكل عام، حتى من دون الكشف عن مصفوفة الإصلاحات التي سيتم تقديمها إلى صندوق النقد الدولي، يمثل البرنامج الاقتصادي لحكومة بودن استمرارا واضحا لسياسات التقشف التي تم تنفيذها في تونس على مدى العقد الماضي في إطار برامج صندوق النقد الدولي المختلفة. وفي حين تهدف هذه السياسات إلى خفض عجز الموازنة للسماح أساسا بسداد الديون، فإنها لن تعالج الفشل الهيكلي للنموذج الاقتصادي، وبالتالي فهي تفاقم اللامساواة وتؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.

4 .مصر وصندوق النقد الدولي[116] [117] [118]

بدأت أول محاولة في مصر للتنمية القائمة على السوق في عام 1974 عندما أطلق الرئيس أنور السادات (1970-1981) سياسة الباب المفتوح (انفتاح). ومع ذلك ، أجبرت الاحتجاجات الساحقة وأعمال الشغب في جانفي 1977 السادات على التراجع. تلا ذلك اضطرابات سياسية حتى اغتياله في عام 1981 ، مما أوقف مؤقتا المزيد من السعي وراء تدابير التقشف.

ومنذ هذه المحاولة الأولى، أبرمت مصر وصندوق النقد الدولي صفقات مرة واحدة كل عقد

112 finances.gov.tn. 2022. midterm budgetary framework. [online] Available at:<http://www.finances.gov.tn/sites/default/<files/2022-02/ANNEXE_02_03_04.pdf

113 Ministry of finance, 2022. leaked economic program. Tunisia: media agencies and NGOs

114 Ministry of Finance,2023,finance law of 2023 LINK:http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2022-12/LF.pdf

115 Ministry of Finance,2023,finance law of 2023,P:104 LINK:http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2022-12/LF.pdf

116 7Adly, Amr.» Short Term Fixes for Long Lasting Troubles: Why IMF Reforms Won't Solve Egypt's (Political) Economic Problems». FES MENA. 2018. https://library.fes.de/pdf-files/iez/14933.pdf

117 .Abdo. » The Gendered Impact of IMF policies in MENA.» OXFAM International. 2018

118 .Hussein. » Spill of Flaws». ANND. 2018

تقريبا، أسفرت عن حزم قروض وبرامج تقشف في الأعوام 1976 و1987 و1991 و2003 و2016 وآخرها في عام 2022. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحويل الاقتصاد المصري إلى نظام قائم على السوق يسترشد بالمبادئ النيوليبرالية. ومع ذلك، لم ير الشعب المصري سوى القليل من الفوائد من هذه الجهود.

كان الرئيس مبارك مترددا في دفع نفس أجندة التقشف في ثمانينيات القرن العشرين. وبدلا من ذلك، اعتمد على وصول مصر إلى الريع المرتبط بالنفط. ومع ذلك، بعد أن حرمت وفرة النفط في عام 1986 الحكومة من الإيرادات الحيوية، ومشاركة مصر في دعم الولايات المتحدة في حرب الكويت في عامي 1990 و 1991، تم توقيع اتفاقيات تعديل جديدة مع صندوق النقد الدولي في عامي 1987 و 1991. واقترن الاتفاق الأخير بخطة سخية لتخفيف عبء الديون.

ومنذ تلك الفترة، تكاثفت جهود التحرير في مصر بشكل كبير. ومع ذلك، وكما تساءل عدلي (2018)، على الرغم من أن مصر كانت تعتبر الأفضل أداء في صندوق النقد الدولي في عام 2000، إلا أن الحاجة المتكررة لتدخل أكبر وأكبر من صندوق النقد الدولي تثير العديد من الأسئلة حول نجاح برامج الاصلاح الهيكلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وهذا يشير إلى أن مشاكل مصر هيكلية، وتتطلب أكثر من استقرار الاقتصاد الكلي والتقشف.

1.4 التحول الاقتصادي في ظل الإصلاح:

على مدى عدة عقود من محاولات إنشاء التنمية القائمة على السوق، لم تتحقق سوى القليل من الآثار الملموسة لغالبية المصريين. في أوائل عام 2000، هيمنت فرق متماسكة ذات توجه نيوليبرالي من التكنوقراط ورجال الأعمال على صنع السياسات الاقتصادية المصرية. وقد التزمت حكومة مبارك بتحرير أكثر كثافة للتجارة وحركة رأس المال، وخصخصة واسعة النطاق للشركات المملوكة للدولة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبأتباع المبادئ التوجيهية للإصلاحات، تم تنفيذ إجراءات التحرير وإلغاء القيود وتنمية القطاع الخاص والتقشف في مصر من أجل خلق اقتصاد يحركه السوق من شأنه أن يدمج الأفراد والأسر في التدفقات العالمية وتقسيم رأس المال والعمل.

بعد التحول، تم تحرير العديد من القطاعات التي كانت تسيطر عليها الدولة ذات يوم، مما فتح مناطق للشركات الخاصة المحلية والأجنبية لشغلها. ولتعزيز التنمية القائمة على السوق، قدمت الدولة إعانات مباشرة وغير مباشرة في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التصنيع والسياحة والخدمات المالية والاتصالات والصادرات الزراعية والعقارات والبناء. بحلول أوائل عام 2000، بدأ القطاع الخاص في النمو المستمر، مما ساهم أكثر فأكثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، زاد قطاع الصناعات التحويلية من المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص حصته في السوق من 58 في المائة في عام 1991 إلى 85 في المائة في عام 2001. وكذلك نمت حصة القطاع الخاص في البناء من 71٪ في عام 1991 إلى 88.4٪ و 89.1٪ في عامي 2006 و 2010 على التوالي.

وفي حين تمت الإشادة بمصر باعتبارها الأفضل أداء في صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة، كانت نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية تتراكم في ظل هذا النموذج من التنمية. كما لخصها عدلي (2018):

«خلقت هذه الاستراتيجية رأسمالية غير قائمة على السوق، تهيمن عليها الاحتكارات الخاصة والكارتلات التي استخدمت (أو بالأحرى أساءت) نفوذها السياسي وعدم تناسق القوة والمعلومات لتوليد أرباح غير طبيعية على حساب الرفاهية العامة للمستهلكين والشركات الصغيرة وميزانية الدولة والاقتصاد ككل «.

رغم وجود بعض التطورات الإيجابية، مثل الزيادات في نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط العمر المتوقع، والإنجازات التعليمية، كانت النتيجة الإجمالية للتحول الرأسمالي في مصر إقصائية. فقد فشلت البلاد في خلق وظائف ذات جودة أعلى للعدد المتزايد من الشباب المتعلمين تعليما عاليا.

ووفقا لمشاركة صندوق النقد الدولي، حولت الحكومة تركيزها من توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للطبقات الدنيا والمتوسطة إلى إعطاء الأولوية لدعم السوق من خلال التخفيضات الضريبية، ودعم الشركات الكبيرة، وفي نهاية المطاف، لعمليات الإنقاذ الضخمة في أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام 2008. ونتيجة لذلك، تم خفض برامج الرعاية الاجتماعية في حين استمر الفقر والبطالة والنقص في التشغيل. وعلى غرار البلدان الأخرى، أدت التدابير النيوليبرالية المطبقة في مصر إلى زيادة اللامساواة والفقر، لا سيما بين المناطق.

خلال هذه الفترة، ظل إنفاق الدولة كجزء من الناتج المحلي الإجمالي ثابتا في الغالب حيث لم يكن لدى الحكومة مساحة مالية كبيرة للاستثمارات العامة. أدى تحول الاقتصاد المصري والدولة إلى انخفاض قدرة الدولة على تحصيل الضرائب. انخفض معدل إيرادات الدولة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد مع بداية التحول من 30.8٪ في عام 1990 إلى حوالي 20٪ في عام 2000. وفي حين شهدت هذه النسبة زيادة نسبية في الفترة التالية (معدل 26.4٪ بين عامي 2005 و2010)، فإن غالبية هذه الزيادة كانت بسبب التوسع في الضرائب غير المباشرة، وهي الشكل الأكثر تراجعا للضرائب. ولهذا السبب، استمرت مصر في طلب اقتراضا مستمرا بسبب المعاناة من عجز في الميزانية، لا سيما من البنوك المحلية، على الرغم من أن الإنفاق الحكومي لم ينم بشكل كبير بسبب التقشف.

يمثل الاعتماد المفرط على الدين المحلي في مصر، بدلا من الضرائب التصاعدية، قضية هيكلية مهمة ينبغي أن تثير القلق بالنسبة للبلدان الأخرى التي تمر بظروف مماثلة. ابتداء من تسعينيات القرن العشرين، زاد الاقتراض الحكومي من البنوك بشكل مطرد ليصل إلى 87 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006. عندما أصبحت الدولة أكبر مقترض منفرد في مصر، لم يعد لدى البنوك حافز للعب دورها المفترض في الاقتصاد والاستثمار في ريادة الأعمال. وكان هذا ضارا بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تحتاج إلى رأس مال للتوسع وتوليد النمو من القاعدة إلى القمة أو الارتقاء الصناعي. وهكذا، فإن التحول الرأسمالي في مصر لم يحقق تعميقا صناعيا أو ترقية صناعية ولا إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى.

ويرتبط الفشل في تحسين مخرجات الاقتصاد بقضايا هيكلية هامة أخرى. أولا، لم تستثمر الأرباح الكبيرة المتراكمة في قمة المجتمع المصري في قطاعات عالية الإنتاجية وقابلة للتداول. وبدلا من ذلك، تم الاستثمار في القطاعات غير القابلة للتداول مثل العقارات والبناء. مع العلاقات السياسية العميقة بين القوى الاقتصادية والسياسية، تم فرض ضرائب على هذه الاستثمارات إلى الحد الأدنى ولم تولد إيرادات للدولة، مما زاد من الحد من إيرادات الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، نظرا لتركز الاستثمارات في العقارات والبناء، لم يحدث أي تحديث صناعي واسع النطاق في سنوات النمو، مما أدى إلى الاعتماد على المدخلات المستوردة للصناعة والاعتماد المستمر على صادرات المواد الخام للاقتصاد. ولتعزيز الصادرات وتحقيق النمو، حدثت موجة أولى من تخفيض قيمة العملة في عام 2003. شكليا، زاد هذا الإجراء من حجم الصادرات مقارنة بتسعينيات القرن العشرين. بسبب القضايا الهيكلية المذكورة أعلاه بالإضافة إلى نقص استثمارات الدولة في البنية التحتية اللازمة لتوسيع الصادرات والارتقاء بها، فإن حصة السلع المصنعة راكدة في تكوين الصادرات.

غير أن النمو الذي تحقق في هذه الفترة جاء من الصناعات كثيفة رأس المال والطاقة التي كانت قدرتها محدودة على خلق فرص العمل. بين عامي 2004 و2010، جذبت مصر الاستثمار الأجنبي في صناعات الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة والبتروكيماويات بفضل دعم الطاقة الكبير للمنتجين. وبناء على ذلك، خرج دعم الوقود عن السيطرة، وشكل خمس إجمالي النفقات الحكومية خلال الفترة بين عامي 2010 و2014، أي ما يعادل تقريبا عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة نفسها. كانت القطاعات التي تولد معظم العملات الأجنبية اللازمة لعمل هذا النظام الاقتصادي متقلبة إلى حد ما. وعلى غرار بلدان مثل تونس، تشمل هذه البلدان في المقام الأول السياحة والتحويلات المالية. ولذلك، فإن ضعف الأداء المولد للعملات الأجنبية مقترنا بكثافة الواردات بالنسبة للصناعات المحلية يشكلان العوامل الهيكلية الكامنة وراء النقص الدوري في العملات الأجنبية الذي تسبب في تكرار سداد التزامات الديون.

2.4 - خطة التعديل لسنة 2016

في عام 2016، واجهت مصر أزمة احتياطي أجنبي استلزمت تدخل صندوق النقد الدولي. وفي وقت لاحق، في نوفمبر من ذلك العام، منح صندوق النقد الدولي مصر قرضا بقيمة 12 مليار دولار كجزء من برنامج الإصلاح الهيكلي لمدة ثلاث سنوات يهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي والثقة. بموجب برنامج العام 2016، طلب من الحكومة المصرية تقليص الإنفاق العام وتقليص دور القطاع العام في تقديم الخدمات، وزيادة إيرادات الدولة من خلال ضرائب القيمة المضافة، وتحرير سعر الصرف الأجنبي. من المهم أن نرى كيف تم التعامل مع الدين والاقتصاد المصري حيث تم النظر إلى القضية فقط كمشكلة في الميزانية دون أي هدف لتحويل هيكل الاقتصاد.

ومع ذلك، منذ بداية البرنامج، استمر الدين الخارجي لمصر في النمو بمعدل ينذر بالخطر. ارتفع رصيد الدين الخارجي للبلاد من 48 مليار دولار في يوليو 2015 إلى 81 مليار دولار في يوليو 2017، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 66٪ في عامين فقط. بحلول الربع الثالث من عام 2018، وصل الدين إلى 92 مليار دولار. واقترنت هذه الزيادة أيضا بارتفاع في نسبة خدمة الدين إلى مجموع حصائل التصدير، مما يعني ضغطا كبيرا على الاقتصاد لتوليد العملة الأجنبية اللازمة لخدمة الدين الخارجي الكبير.

ونتيجة لذلك، شكلت خدمة الدين في السنة المالية 2016/2017 30٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي. ولإفساح المجال لمثل هذا الإنفاق، انخفضت حصة نفقات الميزانية على الأجور والدعم بين عامي 2015 و2018 من 26٪ إلى 19٪ ومن 25٪ إلى 22٪ على التوالي. في المقابل، ارتفعت حصة مدفوعات الفائدة إلى 38٪ في عام 2018. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها، انخفض الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 1.63٪ في عام 2015 إلى 1.35٪ في عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي، اعتمدت مصر معدل ضريبة القيمة المضافة العام بنسبة 13٪ في عام 2016، والذي تم زيادته لاحقا إلى 14٪.

باختصار، لم تؤد خطة الإصلاح واسعة النطاق والمكلفة اجتماعيا التي اتخذتها مصر في عام 2016 إلى استقرار أزمة الديون. أصبحت هذه الملاحظة حاسمة مؤخرا حيث وقعت مصر للتو اتفاقية أخرى مع صندوق النقد الدولي في 27 أكتوبر 2022. وخلال الفترة التي سبقت الجائحة، حدثت بعض عمليات الاستقرار في الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فإن تحسن معظم هذه المؤشرات يرجع إلى تقليص الواردات وليس إلى النمو. تؤكد التجربة المصرية على حقيقة تدخل صندوق النقد الدولي والإصلاحات النيوليبرالية، في حين أنها قد توفر دفعة قصيرة الأجل لقدرة بلد ما على سداد ديونه، لا يمكن أن تحقق بمفردها التنمية المستدامة. يجب معالجة القضايا الاقتصادية الهيكلية التي يواجهها أي بلد من خلال استراتيجية شاملة للدولة تأخذ في الاعتبار السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفريد للبلد. وللأسف، فإن ضحايا هذا الإنكار المستمر هم غالبية الشعب المصري.

3.4 - التكاليف الاجتماعية للإصلاح

كان لبرنامج صندوق النقد الدولي الذي تم تنفيذه في مصر في عام 2016 عواقب اجتماعية كبيرة على المجتمع المصري. فقد كشفت أحدث مسوح دخل ونفقات الأسر أن الفقر في البلاد ارتفع من 27.8٪ في عام 2015 إلى 32.5٪ في عام 2018. ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك رفع الدعم، مما أدى إلى زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية. ومنذ عام 2011، أدى مزيج من تعويم العملة وإصلاحات دعم الوقود والطاقة إلى ارتفاع كبير في فواتير الكهرباء لكل من الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر المتوسطة الدخل، حيث زادت بنسبة 218٪ و271٪ على التوالي. ارتفع سعر غاز البترول المسال بشكل كبير ، بزيادة قدرها 712٪ منذ عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار الفواكه والخضروات بأكثر من 203٪ بين يوليو 2014 ومايو 2019. بينما زادت أجرة تذكرة المترو في القاهرة بنسبة 600٪.

وللتخفيف من هذه الآثار السلبية، تم إنشاء برنامجي كرامة وتكافل المدعومين من صندوق النقد الدولي في عام 2015 بمساندة من البنك الدولي. وتهدف هذه البرامج إلى الوصول إلى 1.7 مليون أسرة، وزيادة حجم التحويلات النقدية لتوفير الضمان الاجتماعي. تجاوزت البرامج هدفها , حيث وصلت إلى 2.5 مليون أسرة. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة ترجع إلى أن المزيد من الناس أصبحوا مؤهلين للحصول على الدعم، مما يعكس تدهور الظروف الاجتماعية في مصر. ووفقا لمؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر، تشير التقديرات إلى أن برامج التحويلات النقدية، بما في ذلك تكافل وكرامة، تغطي 49٪ فقط من السكان الذين يعيشون في فقر.

كان تأثير برنامج صندوق النقد الدولي على المرأة في مصر كبيرا بشكل خاص. تعمل النساء في مصر بكثافة في القطاعين العمومي والحكومي، حيث تعمل 42.4٪ منهن مع الحكومة في عام 2018. ولتأمين الموارد اللازمة لسداد الديون، بدءا من عام 2015، عانى الموظفون العموميون من تسريح العمال وخفض رواتبهم. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب ديناميكيات النوع الاجتماعي في المجتمع المصري، كان لخفض الدعم آثار إضافية على المرأة. فزيادة أسعار غاز البترول المسال بمقدار سبعة أضعاف والذي يستخدم في الطهي المنزلي على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي بالنساء إلى اللجوء لبدائل قد تكون ضارة بصحتهن. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي زيادة فواتير الكهرباء إلى العدول عن استخدام الأسر المعيشية للأدوات المستهلكة للطاقة، مثل الغسالات، مما قد يزيد من الوقت الذي تقضيه المرأة في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر. علاوة على ذلك، أدى انخفاض قيمة العملة في مصر إلى نقص الأدوية، بما في ذلك حبوب منع الحمل، مما كان له آثار ضارة على الحقوق الجنسية للمرأة.

الجزء الثالث :
بدائل التقشف

الهدف من هذا القسم ليس الخوض في الأصل الأكاديمي للاقتصاد الكينزي أو استكشاف الفروق الدقيقة المعقدة لهذه النظرية. بدلا من ذلك، سيكون التركيز على الظروف التي أدت إلى صعودها في ثلاثينيات القرن العشرين وكيفية ارتباطها بالمناخ الاقتصادي والسياسي الحالي في تونس.

1. الإنفاق العام كأداة للتحول الاقتصادي

أدى انهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة عام 1929 إلى أزمة اقتصادية عالمية، مما أغرق العالم في فترة طويلة من الركود. خلال هذا الوقت بدأ السير جون مايناردكينز في التشكيك في اعتقاد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية بأن الأسواق سوف تنظم نفسها بنفسها دون الحاجة إلى تدخل الحكومة. بدلا من ذلك، جادل بأن الاقتصادات تحتاج إلى تدخل الدولة، خاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي.

اعتقد كينز أنه خلال فترات الركود، يجب على الدولة زيادة إنفاقها لتحفيز الطلب وتعزيز الاقتصاد. ومن شأن هذا التدخل أن يفيد الطبقة الأكثر تضررا، ويزيد من قوتهم الشرائية ورفاههم الاجتماعي. إن مشاركة الدولة في خلق فرص عمل برواتب لائقة والاستثمار في البرامج الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، من شأنه أن يخفف العبء الاقتصادي على الطبقة المتضررة، مما يؤدي إلى تحفيز الطلب، وبالتالي الاقتصاد.

كان اعتقاد كينز أن الأسواق وحدها تستغرق وقتا طويلا لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وأن الزيادة الحادة في البطالة، ونقص الضمان الاجتماعي، والفقر من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، مما يؤثر سلبا على مستوى المعيشة الوطني. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تدخل حكومي فوري من خلال ميزانيتها.

تبنت الحكومات في جميع أنحاء العالم السياسات الاقتصادية الكينزية في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين وأوائل أربعينيات القرن العشرين، مما أدى إلى النمو الاقتصادي المستدام في كل من البلدان النامية والمتقدمة. واليوم، يمكن لتونس أن تتعلم من نجاح هذه السياسات، لا سيما فيما يتعلق بالحد من البطالة واللامساواة والفقر.

2. أمثلة بديلة للإنفاق العام والضرائب التصاعدية

2.1 - بوليفيا: مقاربة مختلفة للتشغيل والإنفاق الاجتماعي

أكدت دراسة أجريت على الاقتصاد البوليفي من أربعينيات القرن العشرين إلى حدود سنة 2012 أن الاستثمار العام في التعليم وتوفير الخدمات الصحية الجيدة يساهم بشكل حاسم في الحد من الفقر المدقع ونمو الدخل العام[119]. على الرغم من أن هذه الدراسة تغطي فترة زمنية مهمة، إلا أنه من المنصف اعتبار أن التأثير النسبي للإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية يكون أعلى في ظل أزمة اقتصادية أي عندما تكون آليات السوق الكلاسيكية راكدة.

أ - التشغيل

واحدة من الآليات الرئيسية التي يعمل بها الاقتصاد الكينزي هي توفير فرص العمل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. فالإنفاق الحكومي يولد فرص عمل إما عن طريق توظيف موظفين في القطاع العام أو كأثر غير مباشر عن طريق الاستثمار العام وهو ما يسمى بالتأثير المضاعف. بعبارات أبسط، إذا استثمرت الدولة دولارا واحدا في الاقتصاد، فإن تأثيرها يحفز الأفراد على الاستثمار لأنهم يرون إمكانية أقوى للنمو الاقتصادي في المستقبل، وبالتالي فإن الاستثمار الأولي للدولة يوفر الدفعة الاقتصادية اللازمة لخلق الثروة التي تولد في هذه العملية العديد من فرص العمل. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك نذكر البنية التحتية؛ فالطريق المعبد يجذب تركيزا جديدا من السكان والذي بدوره يجذب الاستثمار الخاص وبالتالي الوظائف. وقد تم اتباع هذا المنهج بشكل كبير

119 Bojanic, A., 2013. The Composition of Government Expenditures and Economic Growth in Bolivia. Latin American Journal of Economics, 50(1), pp.83-105

بعد الحرب العالمية 2 في دول مثل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ويمكن ملاحظة نجاح هذا المنهج في بوليفيا حيث شهد معدل البطالة الوطني انخفاضا ابتداء من عام 2006.

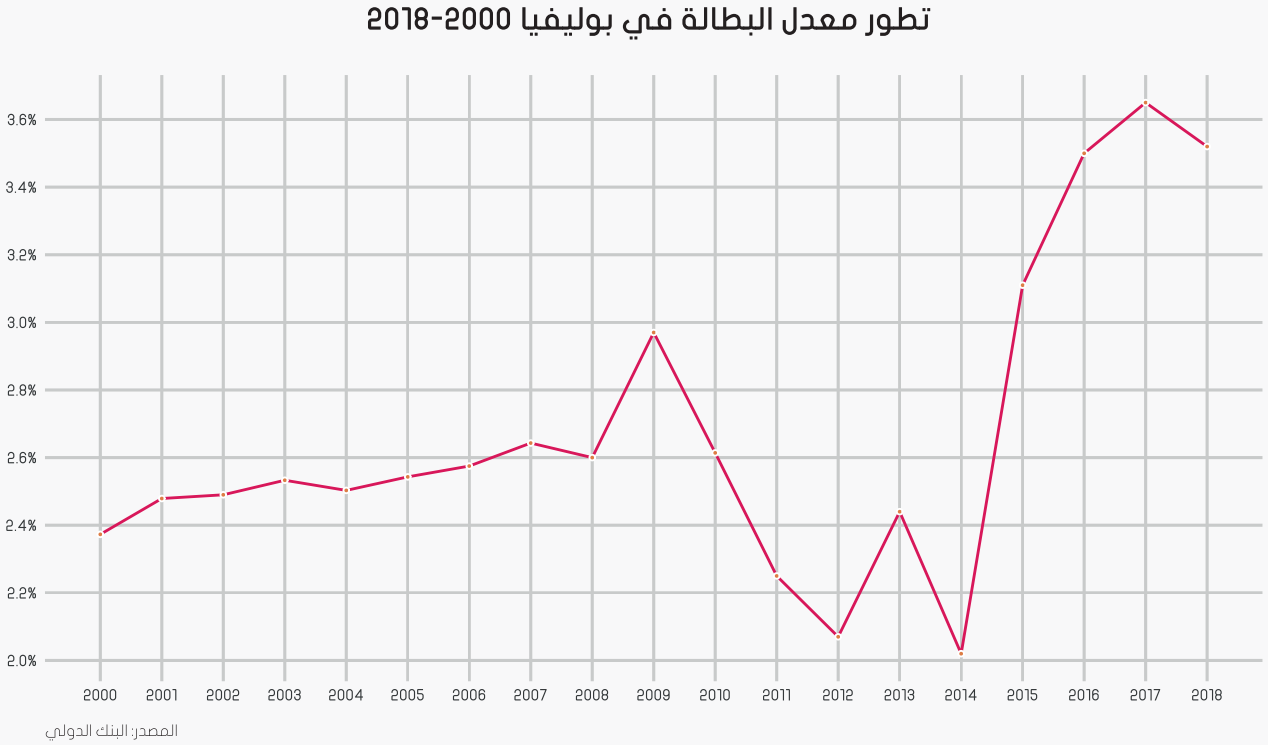

الشكل 11: تطور معدل البطالة في بوليفيا 2000-2018 (المصدر: البنك الدولي)[120]

بمتوسط معدل بطالة يبلغ 3٪ على مدى 18 عاما، تمكنت بوليفيا من معالجة مشكلة اجتماعية واقتصادية كبيرة لا تزال تونس تعاني منها. وهذا يسلط الضوء أيضا على الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق العام من أجل تحقيق النمو المستدام اجتماعيا.

ب - الأثر الاجتماعي

ربما نكون أحد الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للحكومة البوليفية بين عامي 2006-2016 هو الانخفاض الحاد في مستويات الفقر. وبسبب البرامج الاجتماعية المستهدفة، انخفضت معدلات الفقر الوطنية من 59٪ في عام 2006 إلى 39٪ في عام 2014، وكذلك معدلات الفقر المدقع من 37٪ إلى 17٪ خلال نفس الفترة[121]. تجدر الإشارة إلى أن مستويات الفقر أعلاه لا يتم حسابها على أساس مستويات الفقر النقدي التي تقل عن 2 دولار في اليوم (والتي تبلغ 4,5٪[122])، ولكنها تستند بدلا من ذلك إلى الحد الأدنى للدخل المطلوب لشراء سلة من السلع التي تسمح بالعيش الكريم. وبهذا المعنى، فإن هذه الطريقة أكثر دقة في تصوير الفقر المتعدد الأبعاد.

وترافق انخفاض الفقر بطبيعة الحال مع تحسن في جميع المستويات الاجتماعية وأبرزها الصحة والتعليم، حيث سجل الأخير تحسنا فيما يتعلق بمستويات معرفة القراءة والكتابة: خلال الفترة من 2001 إلى 2012 قفزت مستويات معرفة القراءة والكتابة بين البالغين فوق سن 15 من 87٪ إلى 94٪[123]، وهي قفزة مثيرة للإعجاب في غضون عقد من الزمان.

120 WorldBank,link:https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2018&locations=BO&start=2000

121 Bojanic, A., 2013. The Composition of Government Expenditures and Economic Growth in Bolivia. Latin American Journal of Economics, 50(1), pp.83-105

122 Bojanic, A., 2013. The Composition of Government Expenditures and Economic Growth in Bolivia. Latin American Journal of Economics, 50(1), pp.83-105

123 World bank data,link:https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?end=2011&locations=BO&start=1993&view=chart

وفي الختام، تشكل الحالة البوليفية مثالا على كيفية استخدام الإنفاق العام لمعالجة المشاكل الاقتصادية بكفاءة، مما يخلق في هذه العملية حلقة اقتصادية حميدة يؤدي فيها الاستثمار العام المباشر في القطاعات الاجتماعية الرئيسية مثل التعليم والصحة إلى تحقيق نمو اقتصادي وتحسين في المعايير الاجتماعية. وفي المقابل، يشكل السكان الأكثر صحة وتعليما عاملا رئيسيا في النمو الاقتصادي[124]. هذا الاستثمار العام الاستراتيجي في القطاعات المذكورة أعلاه هو حجر الزاوية في الاقتصاد الكينزي.

2.2 - أيسلندا والبرتغال : إصلاحات ضريبية بدلا من تخفيضات الميزانية لخلق حيز مالي

وفي ورقة إحاطة قدمها مركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بعنوان «تقييم التقشف: رصد آثار تدعيم الضرائب على حقوق الإنسان»[125]، لم تكتف المنظمة غير الحكومية بدراسة أثر سياسات التقشف من منظور حقوق الإنسان، بل وفرت أيضا بدائل اتبعتها بعض البلدان لمعالجة الأزمة الاقتصادية من منظور مختلف

شهدت البرتغال أزمة اقتصادية حادة في عام 2008، على غرار اليونان، مما أدى إلى خطة إنقاذ دولية وتدابير صارمة مثل خفض أجور القطاع العام، وإصلاحات استحقاقات المعاشات التقاعدية، ومرونة سوق العمل، وزيادة ضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، أثرت هذه التدابير سلبًا على الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مما أدى إلى البطالة والاعتماد على الاعانات العمومية واللامساواة وتعثر الاقتصاد. تعلمت البرتغال من أخطائها وقررت التخلي عن التقشف بعد الاحتجاجات العامة وأحكام المحكمة الدستورية والانتخابات في عام 2015. فزادت الإدارة الجديدة من إنفاق الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة، وألغت الزيادات الضريبية التراجعية، وأعادت تقديم العطلات الرسمية، وأعادت معاشات الدولة والأجور وساعات العمل إلى مستويات ما قبل الإنقاذ. و نتيجة لذلك، زاد الاستثمار العام، ونما الاقتصاد لمدة 14 ربعًا متتاليًا، مما أدى إلى انخفاض العجز إلى 2.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وفقًا للقواعد المالية للاتحاد الأوروبي و ذلك دون المساس بحقوق الإنسان. وفي نفس السياق، واجهت أيسلندا انهيارًا مصرفيًا في عام 2008 ورفضت تدابير لجعل الدين الخاص عامًا من خلال استفتاءين في عامي 2010 و 2011. بدلاً من خفض الأجور والإنفاق الاجتماعي، نفذت أيسلندا سياسات غير تقليدية كرفض التداين، والضوابط المعتدلة لرأس المال، واللوائح المالية الأكثر صرامة، وانخفاض قيمة العملة. استبدلت أيسلندا أيضًا نظامها الضريبي الثابت السابق بهيكل ضريبي تصاعدي، على عكس الإصلاح الضريبي الثابت في المجر.

ما تجدر ملاحظته من هذه التجارب هو أنه لا توجد طرق بديلة للهروب من الأزمة الاقتصادية فحسب، بل الأهم من ذلك هو أنه من خلال الضرائب التصاعدية يمكن للبلدان أن تهدف إلى خلق حيز مالي مع التخفيف أيضا من التأثير من خلال تقاسم العبء الاقتصادي بشكل منصف. كان بإمكان تونس أن تتعلم من هذه التجارب لكن للأسف لم يكن الأمر كذلك، فقد أعلن السياسيون وصانعو القرار في عدة مناسبات في هذا العقد أنه يجب اتخاذ سياسات «صارمة» تحملتها الطبقات الفقيرة والضعيفة باستمرار.

3 .توصيات لتونس

1.3 - حاجة ملحة لإعادة هيكلة دفعات الديون

ومن المؤسف أنه من الصعب اليوم تقديم أي شكل من أشكال التوصية إذا لم تكن مسألة سداد الديون موضع تساؤل. إذا كان الهدف هو خلق حيز مالي من أجل القيام باستثمارات عامة مستهدفة، فلا مفر من معالجة أعلى نفقات الدولة الخفية وهي تسديد الديون.

124 Bojanic, A., 2013. The Composition of Government Expenditures and Economic Growth in Bolivia. Latin American Journal of Economics, 50(1), pp.83-105

125 CSER,ASSESSINGAUSTERITY:Monitoring the Human Rights Impacts of Fiscal Consolidation,p(22,30),link:https://www.cesr.org/sites/default/files/Austerity-Report-Online2018.FINAL_.pdf

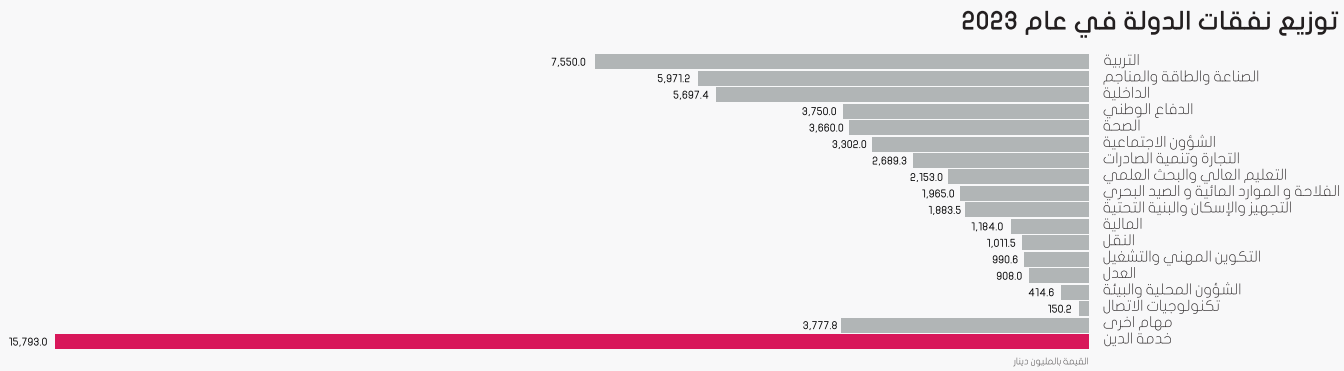

الشكل 12: توزيع نفقات الدولة في عام 2022 (المصدر: البوصلة)[126]

في العام 2022، كانت مدفوعات الدين أكبر من مجموع نفقات الوزارات الثلاث الأكثر أهمية في تونس (وزارة التربية والداخلية والتجارة) ، ما خنق ميزانية الدولة ولم يترك مجالا للمناورة للاستثمار في القطاعات الرئيسة. ولن يتوقف هذا الاتجاه في أي وقت قريب، هذا إذا لم نفترض أن تنمو مدفوعات الديون في السنوات المقبلة.

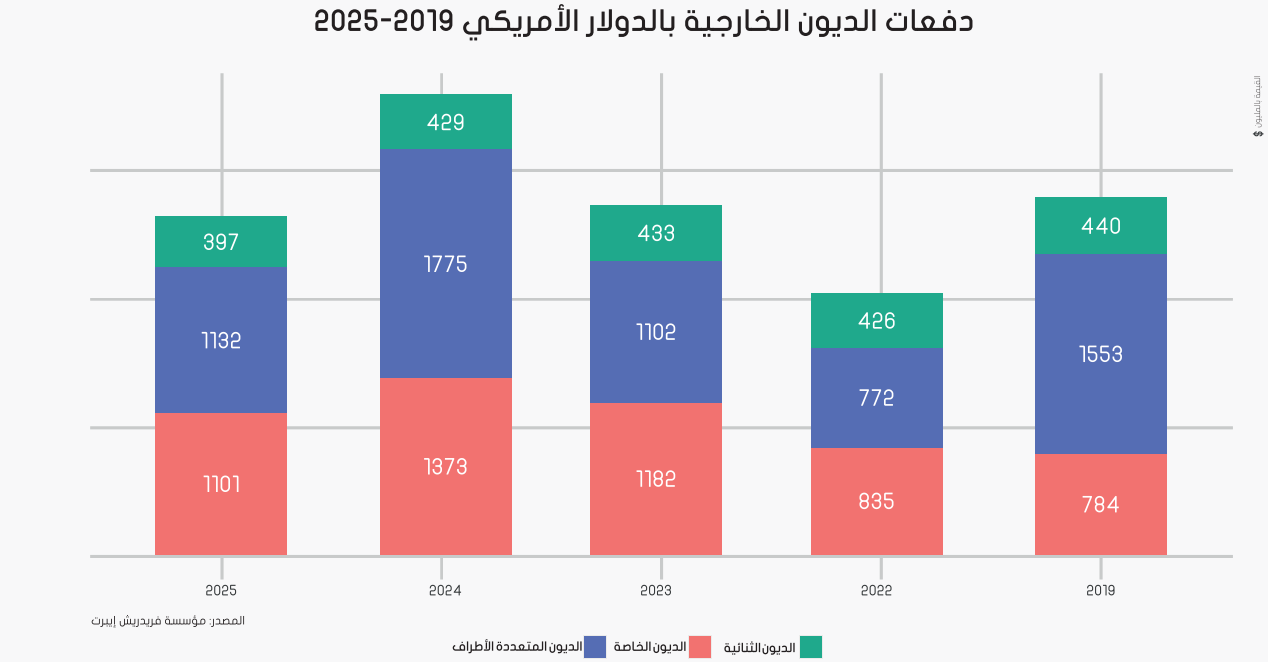

الشكل 13: دفعات الديون الخارجية بالدولار الأمريكي 2019-2025 (المصدر: مؤسسة فريدريش إيبرت)[127]

تحمل الحسابات الواردة في هذا الرسم البياني رسالة مشئومة بالنسبة للمالية العامة التونسية، حيث أن مدفوعات الديون المستقبلية ستلتهم جزءا أكبر من ميزانية الدولة مما يؤدي إلى تفاقم الوضع المتردي بالفعل.

منذ تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي في الثمانينات، كلما تم التشكيك في قضية عجز ميزانية الدولة، كانت الإجابة التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية دائما حول ما يتعلق بخفض الدعم أو تجميد التوظيف أو تقليل تدخل الدولة من خلال المؤسسات العامة. غير أن هذه الصيغة تنجح فقط في توجيه مشكلة نقص الموارد إلى الفئات المهمشة التي تستفيد من البرامج المذكورة أعلاه والتي يتم التخلص منها تدريجيا. ولكن في هذه الأوقات العصيبة وفي مواجهة التوترات الاجتماعية المتصاعدة، ربما حان الوقت لهذه المؤسسات المالية الدولية جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين في تونس لتحمل هذا العبء من خلال مفاوضات صادقة تهدف إلى إعادة هيكلة سداد ديون تونس. وكما ذكر في الفصول السابقة من هذا العمل، فإن القضية الأساسية لعجز الميزانية تكمن في ميزان الدفعات.

126 Albawsala,article on the 2022 state budget,link:https://www.albawsala.com/ar/publications/20225215

127 FES,THE TUNISIAN DEBT CRISISIN THE CONTEXT OF THE COVID-19 PANDEMIC DEBT REPAYMENTS OVER HUMAN RIGHTS?,P10,link:https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18186-20210910.pdf

2.3 - الضرائب التصاعدية : مقاربة لاقتصاد تحويلي

وكما هو موضح في الفصول السابقة، كانت تدابير التقشف مصحوبة دائما بسياسات ضريبية تنازلية. كان هذا واضحا من خلال برامج الاصلاح الهيكلي، حيث شهدت تونس تحولا جذريا في منهجها الضريبي من خلال إدخال ضريبة القيمة المضافة - وهي ضريبة استهلاك بين دافعيها على أساس دخلهم وبالتالي فهي تؤثر سلبا على الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض - أو «الإصلاح» الذي أدخلته على ضريبة الدخل الشخصي نحو نظام أقل شرائح والتخفيض في المعدل الأقصى المسلط على الأشخاص ذوي الدخل المرتفع. وأظهر هذا المنهج عدم كفاءته ومساهمته في اللامساواة. وبالتالي، فإن تنفيذ تدابير ضريبية بديلة أصبح أمرا بالغ الأهمية على الإطلاق.

3.3 - ضريبة دخل تصاعدية وأكثر عدلا

ليس من المستغرب أن يكون علاج ما تم وصفه يتمثل في إدخال ضريبة دخل شخصي أكثر إنصافا في تونس. وقد وضعت البوصلة نموذجا لجدول دخل شخصي جديد يعتمد بشكل كبير على النظام الذي كانت تمتلكه تونس من قبل برامج الإصلاح الهيكلي مع حساب التضخم.

الجدول البديل			
شرائح الضرائب بالدينار		المعدلات الهامشية	المعدلات الفعلية عند الحد الأعلى
0	5 501	0%	0%
5 501	7 945	5%	1,54%
7 945	9 168	10%	2,67%
9 168	12 224	15%	5,75%
12 224	15 280	20%	8,60%
15 280	18 336	25%	11,33%
18 336	21 392	30%	14%
21 392	24 448	36%	16,75%
24 448	30 559	42%	21,80%
30 559	36 671	48%	26,17%
36 671	48 895	54%	33,13%
48 895	61 119	56%	37,70%
61 119	85 566	58%	43,50%
85 566	152 797	60%	50,76%
152 797	244 475	62%	54,98%
244 475	366 713	64%	57,98%
366 713	488 922	66%	59,99%
Au-delà de 488 922		68%	

الجدول الحالي			
شرائح الضرائب بالدينار		المعدلات الهامشية	المعدلات الفعلية عند الحد الأعلى
0	5 000	0%	0%
5 000	20 000	26%	19%
20 000	30 000	28%	22,33%
30 000	50 000	32%	26,20%
Au-delà de 50 000		35%	

الشكل 14: أقساط ضريبة الدخل البديلة للشخص الطبيعي (المؤلف: البوصلة المصدر: البوصلة)[128]

128 Bouzaine .A, LA JUSTICE FISCALE,UN ENJEU DE SURVIE À LA PORTÉE DE LA TUNISIE,P:3,link:https://www.albawsala.com/files/2022/06/Rapport-La-justice-fiscale-1-1.pdf

يقترح هذا الجدول عددا أكبر من الأقساط حيث تزداد المعدلات تدريجيا، مما يجعل توزيع العبء الضريبي على مختلف الفئات الاجتماعية أكثر إنصافا و يزيد في صافي الدخل للطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط الذي بدوره سيخصص للاستهلاك مما سيفيد الاقتصاد ككل. كما يستعيد هذا الاقتراح نسبة قصوى تبلغ 68٪ تضمن تعويض «الخسائر» في إيرادات الدولة الناتجة عن خفض المعدلات على الطبقات ذات الدخل المنخفض من قبل الأفراد ذوي الدخل المرتفع للغاية والأكثر تجهيزا ماليا للمساهمة في الجهود الوطنية.

4.3 - مراجعة الضريبة على القيمة المضافة

ونظرا إلى التدهور الكبير في القوة الشرائية للمواطنين التونسيين، والتوجه التضخمي العالمي حاليا، فمن الملح أن تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة. من بين الروافع التي أصبحت في المتناول اليوم تخفيض ضريبة القيمة المضافة على السلع الأساسية. و لهذا التدبير بعد اجتماعي من شأنه أن يدعم الاستهلاك الشعبي، ويملأ دفاتر الطلب، ويساهم في إعادة تشغيل الاقتصاد الوطني المتعثر مما سيعدل تعسف هذه الضريبة بطريقة ما. كما يمكن القيام بإجراء آخر لتصحيح تعسف ضريبة القيمة المضافة وهو استعادة معدل 29٪ المطبق على قائمة من المنتجات «الفاخرة» وهو معدل موجود في التشريعات الضريبية التونسية قبل أن يتم إلغائه في عام 2007 مما سيمكن من تحفيز الاستهلاك للأسر الميسورة ويسترد عائدات ضريبية إضافية [129].

129 للاطلاع على مزيد من التعمق في الإصلاحات الضريبية البديلة، يرجى الرجوع إلى منشور نشرته صحيفة البوصلة بعنوان «La justice fiscale, Un Enjeu de Survie à la portée de la Tunisie»

الخاتمة

في الختام، قدم هذا البحث أفكارا قيمة حول الآثار الضارة لتدابير التقشف في تونس خلال تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي وبعد الثورة وتأثيرها السلبي على المجتمع. فبين كيف أن إجراءات التقشف أدت إلى تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك البطالة والفقر واللامساواة وانخفاض فرص الحصول على الخدمات العمومية، وهو ما تجلى من خلال سياسات عديدة كالإلغاء التدريجي للإعانات دون خطة مسبقة لتوفير شبكة تأمين اجتماعي وبرامج التحويلات النقدية المباشرة المتعثرة أساسا، أو من خلال فرض ضرائب تراجعية مستمرة كبرت فجوة التفاوت بتركيز الجهود الضريبية على الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل.

كما سلط البحث الضوء على السياق الدولي للتقشف وكيف تستمد هذه التدابير من نفس الوصفة بالتركيز على بعض البلدان التي تم فيها تطبيق شروط ديون مماثلة من صندوق النقد الدولي، فكشف عن الطبيعة الأيديولوجية لتدابير التقشف بدلاً من السرد المهيمن الذي يصورها على أنها توصيات خاصة بدولة معينة وبرامجها الإصلاحية الخاصة. قدم البحث دراسة حالة مصر كمثال مقنعًا على التأثير الاجتماعي السلبي لتدابير التقشف على مواطنيها خاصة على الفئات الاجتماعية المهمشة أساسا مثل الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل والنساء.

وطرح هذا البحث أمثلة للمقارنة لبعض البلدان كبوليفيا والبرتغال وأيسلندا أظهر من خلالها أن التدابير البديلة للتقشف ممكنة وناجحة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية و ذلك عبر تنفيذها لتدابير مثل الضرائب التصاعدية، والاستثمار في الخدمات العامة التي أسفرت عن نتائج إيجابية لمواطنيها ونجحت في التخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية دون الإضرار بالفئات الضعيفة.

واستنادا إلى نتائج البحث، يوصى بأن تنظر تونس في إعادة هيكلة مدفوعات ديونها وتطبيق نظام ضريبي أكثر إنصافا كبديل قابل للتطبيق لتدابير التقشف. وهذا من شأنه أن يساعد على معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلاد من خلال خلق الحيز المالي الذي تشتد الحاجة إليه حتى تتمكن الدولة من الإنفاق على الاستثمارات العامة المخطط لها.

في الختام، يسلط هذا البحث الضوء على التأثير السلبي لتدابير التقشف ويقدم رؤى قيمة حول المناهج البديلة التي يمكن تنفيذها لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. تخلص هذه الدراسة إلى استنتاجات تترتب عنها آثار سياسية كبيرة على صناع السياسات والجهات المعنية، ومن المأمول أن تستخدم في توجيه عمليات صنع القرار وتعزيز سياسات أكثر إنصافا واستدامة..

المراجع

Giannini, C. «The IMF and the Lender-of-Last-Resort Function.» IMF Working Paper 99, no. 102 (1999): doi: .10.5089/9781451852632.001

Babb, Sarah. «The Washington Consensus as transnational policy paradigm: Its origins, trajectory and likely suc- .cessor.» Review of International Political Economy 20, no. 2 (2013): 268–297. doi: 10.1080/09692290.2011.640435

Kentikelenis, Alexander E., and Sarah Babb. "The Making of Neoliberal Globalization: Norm Substitution and the Politics of Clandestine Institutional Change." American Journal of Sociology 124, no. 6 (2019): 1720–62. https://doi. .org/10.1086/702900

Ortiz, I., Cummins, M., Capaldo, J. and Karunanethy, K. " The Decade of Adjustment: A Review of Austerity Trends .2010-2020 in 187 Countries", Extension of Social Security Working Paper Series. 2015

Ortiz, Isabel, Jose Antonio Ortiz, Matthew Cummins, and KalaivaniKarunanethy. "Fiscal Space for Social Protection and the SDGs: Options to Expand Social Investment in 187 Countries." UNICEF, UN WOMEN, ILO, 2017, http://www. .social-protection.org/gimi/gess/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=51537

Stubbs, Thomas, Alexandros Kentikelenis, Rebecca Ray, and Kevin Gallagher. "Poverty, Inequality, and the Interna- tional Monetary Fund: How Austerity Hurts the Poor and Widens Inequality." Journal of Globalization and Develop- .ment 13, no. 1 (2022): 61–89. https://doi.org/10.1515/jgd-2021-0018

Lang, Valentin F. "The Economics of the Democratic Deficit: The Effect of IMF Programs on Inequality." The Re- .view of International Organizations 16, no. 3 (2021): 599–623. https://doi.org/10.1007/s11558-020-09405-x

Abdo, Nabil. "The Gendered Impact of IMF Policies in MENA: The Case of Egypt, Jordan and Tunisia." Oxfam, 2019. .https://www.oxfam.org/en/research/gendered-impact-imf-policies-mena

Walton, John, and David Seddon. "Food Riots Past and Present." In Free Markets & Food Riots, edited by John .Walton and David Seddon, 13–30. 1994. https://doi.org/10.1002/9780470712962.ch2

Bohoslavsky, Juan Pablo. 2019. "Effects of Foreign Debt and Other Related International Financial Obligations of States on the Full Enjoyment of All Human Rights, Particularly Economic, Social and Cultural Rights." United Nations General Assembly, July 16, 2019. Retrieved from https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N19/219/70/ .PDF/N1921970.pdf?OpenElement

Center for Economic and Social Rights. "Austerity Measures and Economic and Social Rights: A 12-Point Human .Rights Guide". 2018. http://www.cesr.org/sites/default/files/Austerity-Report-Online2018.FINAL_.pdf

.Stubbs et al. "Poverty, Inequality, and the International Monetary Fund". 2022

Lang, Valentin F. "The Economics of the Democratic Deficit." The Review of International Organizations 16, no. 3 .(2021): 599–623

Independent Evaluation Office of the IMF. The IMF and Social Protection Evaluation Report. IMF, Washington DC, .2017. https://ieo.imf.org/en/our-work/Evaluations/Completed/2017-0724-the-imf-and-social-protection

Stubbs, T., &Kentikelenis, A. (2018). Targeted social safeguards in the age of universal social protection: The IMF and health systems of low-income countries. Critical Public Health, 28(2), 132–139. https://doi.org/10.1080/0958159 6.2017.1340589

.

World Bank. " MENA Economies Face Rapid Accumulation of Public Debt; Strong Institutions Will Be Key to Recov- ery." Press release, April 2, 2021. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/04/02/strong-insti- .tutions-will-be-key-to-mena-recovery-amid-rapid-accumulation-of-public-debt

Hussein, Samir, Chaima Ben Rouine, JasserChandoul, Lina Alajlouni, Bayan Falsy, and JihaneAzouaoui. "UNCOVERED: The Role of the IMF in Shrinking the Social Protection." Friedrich Ebert Stiftung (FES) MENA, 2022. https://mena. fes.de/events/e/uncovered-the-role-of-the-imf-in-shrinking-social-protection-case-studies-from-tunisia- jordan-and-morocco

.

Heller, Peter. "Understanding Fiscal Space." IMF Policy Discussion Paper PDP/05/04, 2005. https://www.imf.org/ external/pubs/ft/pdp/2005/pdp04.pdf

ActionAid, Marphatia, Akanksha A., Moussié, Rachel, Ainger, Anne-Marie, and Archer, David. "Confronting the Con- tradictions: the IMF, wage bill caps and the case for teachers." 2007. https://www.right-to-education.org/sites/ .right-to-education.org/files/resource- attachments/AA_Confronting_the_Contradictions_2007.pdf

.(Kallas, "The Magic Potion of Austerity," Oxfam (2021

Ortiz, Isabel, and Matthew Cummins. "The Austerity Decade 2010–20." Social Policy and Society 20, no. 1 (2021): .142–57. doi:10.1017/S1474746420000433

Rehbein, Kristina et al. "Global Sovereign Debt Monitor 2022." Erlassjahr.de. 2022. https://erlassjahr.de/wordpress/ wp-content/uploads/2022/04/GSDM22-online.pdf

Rehbein, Kristina. "A DECADE OF ROSY FORECASTS: How the IMF Underestimated Debt Risks in the MENA Region." .September 2022. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19552.pdf

(Abdo," The Gendered Impact of IMF Policies in MENA", OXFAM (2019

Chammam, Ho "Austerity, A Chronic Condition of Public Health." Published by Al Bawsala, November 8, 2022. https:// .www.albawsala.com/en/publications/20225498

(Rehbein. "A DECADE OF ROSY FORECASTS". FES (2022

.Akanksha et al. "Confronting the Contradictions". ActionAid. 2007

.(Rehbein, et al. "Global Sovereign Debt Monitor 2022." Erlassjahr. (2022

Tamale, Nona. "Adding Fuel to Fire: How IMF Demands for Austerity Will Drive Up Inequality Worldwide." Oxfam In-
.ternational, 2021. https://doi.org/DOI: 10.21201/2021.7864

.(Rehbein, et al. "Global Sovereign Debt Monitor 2022." Erlassjahr. (2022

ESCWA. "Rethinking Inequality in Arab Countries." United Nations Economic and Social Commission for West Asia
.(ESCWA), 2019. https://doi.org/https://www.unescwa.org/publications/rethinking-inequality-arab-countries

Bouzaine, Amine. "Tax Justice in Tunisia: An Ideal Crushed by Debt Policies." 2021. Accessed March 8, 2023. https://
.library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18725.pdf

(Kallas, "The Magic Potion of Austerity," Oxfam (2021

Attia, Kais. "A decade of Austerity." Al Bawsala, November 21, 2022. https://www.albawsala.com/en/publica-
.tions/20225529

Bouzaine. "Tax Justice in Tunisia" 2021

ActionAid. "The Public Versus Austerity: Why public sector wage bill constraints must end." ActionAid, 12 October 2021, P:25 https://actionaid.org/publications/2021/public-versus-austerity-why-public-sector-wage-bill-const-
.raints-must-end#downloads

Center for Economic and Social Rights. "Austerity Measures and Economic and Social Rights". 2018

Abdo." The gendered impact of IMF policies in MENA". 2019

IMF staff. "Social Spending for Inclusive Growth in the MENA and Central Asia Region." IMF Departmental Paper No. 20/12, p. 8. 2020. https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2020/09/25/
.Social-Spending-for-Inclusive-Growth-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-49669

Baldacci, E et al. Social spending, human capital and growth in developing countries: implications for achieving the
.MDGs. IMF working paper WP/04/217, 2004

.ActionAid. "Confronting the Contradictions" 2007

.ActionAid. "The Public Versus Austerity". 2021

UNEP. " Reforming Energy Subsidies -Opportunities to Contribute to the Climate Change Agenda". Geneva: UNEP.
.2008 https://www.unep.org/resources/report/reforming-energy-subsidies

UNDESA. "Electricity and education: The benefits, barriers, and recommendations for achieving the electrification of primary and secondary schools." United Nations Department of Economic and Social Affairs. 2014. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1608Electricity%20and%20Education.pdf

.Kallas. "The Magic Potion of Austerity and Poverty Alleviation". Oxfam, 2021

Hussein, Salma. " Spill of flaws: Egypt's IMF-Backed Energy Subsidy Plan." Arab NGO Network for Development. 2018. https://annd.org/en/publications/details/a-spill-of-flaws-egypts-imf-backed-energy-subsidy-plan

.Abdo. "The Gendered Impact of IMF policies in MENA." OXFAM International. 2018

.Hussein. "Spill of flaws". ANND. 2018

Independent Evaluation Office of the IMF. "The IMF and Social Protection Evaluation Report", IMF, Washington .DC. 2017. p. 1

.Hussein et al. "UNCOVERED: The Role of the IMF in Shrinking the Social Protection." FES MENA, 2022

;ActionAid. " Austerity Measures and Economic and Social Rights". 2018

;International Labor Organization. Recommendation No. 202. 2012

Marmot, Allen, Bell, Bloomer, Goldblatt. "WHO European review of social determinants of health and the health divide". 2012. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/22964159

Hussein. " Spill of flaws". ANND. 2018

.

International Labour Organization (ILO). "World Social Protection Report 2017–19: Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals". 2017. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--- dgreports/--- dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf

.Hart, Gillian. "Disabling Globalization: Places of Power in Post-Apartheid South Africa." 2002

.Rehbein. "A Decade of Rosy Forecasts". FES MENA. 2022

Mars, H. (no date) Structural Adjustment Program of IMF and World Bank: Case of Tunisia ...p:23-24 Available at: https://archives.kdischool.ac.kr/bitstream/11125/30311/1/Structual%20adjustment%20program%20of%20IMF%20 .(and%20World%20Bank.pdf (Accessed: December 22, 2022

Odah, John. "The Impact of Structural Adjustment Programmes on West Africa: The Die is Cast!" International

.Union Rights 24, no. 1 (2017): 22–23. muse.jhu.edu/article/838367

Murphy, E. (1999). The sixth development plan . In Economic and political change in Tunisia: P109 from Bourguiba to .Ben Ali. Essay, St. Martin's Press in association with University of Durham

Bouzaine.A, (date) La justice fiscale en Tunisie : Un idéal piétiné par les politiques d'endettement, p4, available at: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18724.pdf

Aliriza, F. (2020). Périphérie perpétuelle : les IFI et la reproduction de la dépendance économique de la Tunisie, in l'impact et l'influence des institutions financières internationales sur le moyen-orient et l'afrique du nord, friedrich Ebert Foundation. FES.P8. available at :https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16248.pdf

Mars, H. (no date) Structural Adjustment Program of IMF and World Bank: Case of Tunisia ...p:48 Available at: https://archives.kdischool.ac.kr/bitstream/11125/30311/1/Structual%20adjustment%20program%20of%20IMF%20and%20World%20Bank.pdf

imf, Tunisia: Transactions with the Fund from May 01, 1984 to March 31, 2023, available at:https://www.imf.org/external/np/fin/tad/extrans1.aspx?memberKey1=970&endDate=2099-12-31&finposition_flag=YES

Attia.K, Mechmech.S, A decade of austerity P:6 available at: https://www.albawsala.com/files/2022/11/A-decade-of-austerity-en-f.pdf

n.d. 2021-2016 لسنة الدولة ميزانية مشروع إعداد حول منشور Tunis: رئاسة الحكومة

finances.gov.tn. 2022. midterm budgetary framework.P:13, [online] Available at: <http://www.finances.gov.tn/
/sites/default
<files/2022-02/ANNEXE_02_03_04.pdf

Documents1.worldbank.org. 2015. Evolution of Energy Subsidies. [online] Available at: <https://documents1.world-
.bank
<org/curated/en/370251468189558300/pdf/WPS7312.pdf

Aliriza, F., 2021. Tunisia. Government Raises Consumer Prices to "Appease" IMF, Some Claim. [Blog] Nawaat, Available at: <https://nawaat.org/2021/07/08/tunisia-government-raises-consumer-prices-to-ap-
</pease-imf-some-claim

IMF, Tunisia: Request for a Stand-By Arrangement—Staff Report; Press Release on the Executive Board Discus-
-sion; and State
ment by the Executive Director for Tunisia., IMF Country Report No. 13/161, June 2013, International Monetary Fund

finance law of 2014. article 18

Finance law of 2020

#570ECD ,Link: https://stats.oecd.org/viewhtml.aspx?datasetcode=REVTUN&lang=fr

Ins.tn. 2020. STATISTIQUES ISSUES DU RÉPERTOIRE NATIONAL DES ENTREPRISES. [online] Available at: <http://www.ins.
<tn/sites/default/files/publication/pdf/RNE-2020.pdf

<ns.tn. 2018. statistics on education. [online] Available at: <http://www.ins.tn/en/statistiques/81

/H.LaclnkyfadA, link:https://inkyfada.com/fr/2018/11/02/tunisie-chiffres-education

Paie tunisie.com link:https://paie-tunisie.com/369/fr/smig-et-smag

<ns.tn. 2018. statistics on health. [online] Available at: <http://www.ins.tn/en/statistiques/81

ns.tn. 2020. L'impact socio-économique du COVID-19 sur les ménages l1ère vague I INS. [online] Available at: <http://
<ins.tn/publication/limpact-socio-economique-du-covid-19-sur-les-menages-1ere-vague

Ins.tn ,Rapport de l'enquête nationale sur la migration internationale Tunisia-HIMS,p:20, available at:http://www.
ins.tn/publication/rapport-de-lenquete-nationale-sur-la-migration-internationale-tunisia-hims

Mosaïque FM (2019) Taboubi : la hausse des prix a absorbé les majorations. .link: https://www.mosaiquefm.net/fr/
.actualite-national- tunisie/538091/taboubi-la-hausse-des-prix-a-absorbe-les-majorations

Lapresse, 2020. Les prix non homologués et les prix subventionnés en Tunisie : Quelles solutions adopter dans une
économie délicate?.[online] Available at: <https://lapresse.tn/74919/les-prix-non-homologues-et-les-prix-sub-
</ventionnes-en-tunisie-quelles-solutions-adopter-dans-une-economie-delicate

INS, link: http://www.ins.tn/statistiques/99

Geandrive.tn,link:https://www.geantdrive.tn/tunis-city/49-doubles-concentres-de-tomates?order=product.
price.desc

world inequality database,Link:https://wid.world/share/#0/countrytimeseries/shweal_p99p100_z;shweal_
p0p50_z;shweal_p90p100_z/TN/2015/eu/k/p/yearly/s/false/1.1410000000000005/70/curve/false/2009/2021

Kasraoui, A., &Mekni, K. (2022). Income Loss and COVID-19: Evidence from Tunisia. European Journal of Business and
Management Research, 7(4), 163–168. https://doi.org/10.24018/ejbmr.2022.7.4.1545

finances.gov.tn. 2022. midterm budgetary framework. [online] Available at:<http://www.finances.gov.tn/sites/
<default/files/2022-02/ANNEXE_02_03_04.pdf

Ministry of finance, 2022. leaked economic program. Tunisia: media agencies and NGOs

Ministry of finance,2023,finance law of 2023 LINK:http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2022-12/LF.pdf

Adly, Amr." Short Term fixes for Long Lasting Troubles: Why IMF Reforms Won't Solve Egypt's (Political) Economic Problems". fES MENA. 2018. https://library.fes.de/pdf-files/iez/14933.pdf

.Hussein. " Spill of flaws". ANND. 2018

Bojanic, A., 2013. The Composition of Government Expenditures and Economic Growth in Bolivia. Latin American .Journal of Economics, 50(1), pp.83-105

World Bank,link:https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2018&locations=BO&start=2000

CESR,ASSESSING AUSTERITY:Monitoring the Human Rights Impacts of fiscal Consolidation,p(22,30),link:https://www.cesr.org/sites/default/files/Austerity-Report-Online2018.fINAL_.pdf

AlBawsala,article on the 2022 state budget,link:https://www.albawsala.com/ar/publications/20225215

fES,THE TUNISIAN DEBT CRISISIN THE CONTEXT Of THE COVID-19 PANDEMIC DEBT REPAYMENTS OVER HUMAN RIGHTS?,P10,link:https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18186-20210910.pdf

Bouzaine.A,LA JUSTICE fISCALE,UN ENJEU DE SURVIE À LA PORTÉE DE LA TUNISIE,P:3,link:https://www.albawsala.com/files/2022/06/Rapport-La-justice-fiscale-1-1.pdf